

العدل



صحيفة شهرية تصدر عن الإدارة العامة للعلاقات بوزارة العدل

22 شعبان 1434هـ الموافق 1 يوليو 2013م

رئيس التحرير
حنان صيل
العدد (100)
الثمن 500 درهم

aladala @aladel.gov.ly

قانون

انتخاب لجنة الستين

«لجنة الستين»، هي اللجنة التي سيوكل إليها صياغة مشروع دستور البلاد الدائم. أصلح على تسميتها بـ«لجنة الستين» نسبة عدد أعضائها وعددهم (60) عضواً.. قسموا على ثلاثة أقاليم.

ومن الواضح للجميع أن العدد والتوزيع أحد من شكل وأالية اختيار «لجنة الستين» التي صافت مشروع دستور ليبيا سنة 1951م. حينما كانت ليبيا تتألف ولايات أخذ من كل ولاية عشرون عضواً رغم اختلاف وضع البلاد حينها واليوم. إذ لم تكن ليبيا سنة 51 دولة موحدة بعد واليوم ليبيا دولة موحدة تدار بمؤتمر وطني عام وحكومة مؤقتة واحدة، إلا أنه وعلى ما يبدو قد وجدت تجربة سنة 51 ممتعة بكثير من الإيجابيات وخلال من الكثير من السليميات دفع كل ذلك لا استنساخ تجربة الأجداد.

واللافت هو أن الكيانات السياسية الفاعلة اليوم من (أحزاب، وكتل) مطلوب تحبيدها ليتم انتخاب «لجنة الستين» مباشرة من الشعب وباتباع أسلوب الفرد التقاضيلي، إذ أن «لجنة الستين» التي ستنتخب لن تكون إفرازاً لنشاط كتل أو أحزاب بل ستكون نتاج اختيار الشعب لأعضائها اعتماداً على الكفاءة والوطنية والثقة فحسب.

هذا ما أشار له رئيس لجنة إعداد قانون الانتخاب، وهذا ما تنقق فيه معه، إذ أن أسلوب الفرد التقاضيلي وتحبيده (الأحزاب والكتل) فيه من الفائدة الكثير وسوف تظهر نتائجه بعد الانتخاب حينما تجتمع اللجنة بأعضائها الستين وتتناقش حول صياغة دستور البلاد الدائم الذي سيضم من مستقبل واستقرار البلاد لن يكون أعضاؤها معبرين عن رأي كتل أو أحزاب بل معبرين عن مصلحة الوطن الليبي التي تضم الجميع مما سيقرب وجهات نظرهم من بعض ويسرع في الوصول إلى صياغة رصينة تحظى حاضر الأجيال ومستقبلها بعيداً عن المشاحنات الحزبية، والاصطفافات السياسية، التي قد تؤثر سلباً وتطبيع عمل اللجنة.

ونتمنى للجمعي التوفيق

العدل



المجلس الأعلى للقضاء ينتخب رئيساً له ونائباً للرئيس

الترشح لهذه الوظيفة وقد تقدم بالترشح لشغل هذه الوظيفة السادسة: (علي مولود حفيظة). الرئيس بمحكمة استئناف طرابلس، محمد القمودي ليتم انتخاب «لجنة الستين» مباشرة من الشعب، الحافي المستشار بالمحكمة العليا، محمد فوزي نجيب الشاوش المستشار عن إدارة المحاماة العامة).

وكانت نتائج الاقتراع على النحو التالي:

- المستشار - علي مولود حفيظة . تحصل على 10 أصوات.
- المستشار - محمد القمودي الحافي . تحصل على صوت واحد.
- المستشار - محمد فوزي نجيب الشاوش . تحصل على صوت واحد.
- كما تم مباشرة إجراءات انتخاب منصب نائب الرئيس وقد تقدم بالترشح لشغل هذه الوظيفة السادسة وهو: (عبد الفتاح حسين سوسي). الرئيس بمحكمة استئناف بنغازي، محمد فوزي نجيب الشاوش. المستشار عن إدارة المحاماة العامة).
- وكانت نتائج الاقتراع على النحو التالي :

 - عبد الفتاح حسين سوسي . تحصل على 10 أصوات.
 - محمد فوزي نجيب الشاوش . تحصل على صوتين .. وإثر ذلك قام السيد المستشار كمال بشير دهان بتهئة السيدين رئيس المجلس ونائبه على ثقة زملائهم بهما وأثنى على شفافية هذه الانتخابات وتمتن لهم التوفيق والنجاح في سبيل تعزيز استقلال القضاء ونزاهته بما يضمن تحقيق العدالة التي تنصبو لها جميعاً ومن ثم قام بتسليم مقاييس رئاسة المجلس للسيد / المستشار علي مولود حفيظة.

على من يشغل هذه الوظيفة وبعد الانتهاء من انتخاب رئيس المجلس يتم الاقتراع على من يتولى منصب نائب رئيس المجلس بآن يتم إدراج الراغبين للترشح لمنصب نائب رئيس المجلس ضمن نموذج «ب» ويتم تعديله تطبيقاً لأحكام القانون رقم (14/2013) بتعديل بعض أحكام نظام القضاء، فقد قدم المجلس أعضاء المجلس للتأشير من قبل الموصى بهم لأحد المرشعين الوارد ذكرهم بآدلة الترشح لشغل منصب رئيس ونائبه، وتناول السادة الحضور أعضاء المجلس ونائب رئيس المجلس، وقد قرر أعضاء المجلس أن يتم إدراج الراغبين في الترشح لمنصب رئيس شكل المجلس لجنة للإشراف على عملية الاقتراع تكونت من السادة : رئيس المجلس السابق الأستاذ كمال بشير دهان، والأستاذ محمود امرأعاج أبوشعالة، وبعد التوقيع محمد أبوسعد . أمين سر المجلس، وتم مباشرة إجراءات انتخاب منصب الرئيس حيث تم تعليم النموذج «أ» على أعضاء المجلس الراغبين في الأصوات وفي حالة تعادل الأصوات يتم إجراء القرعة بناء على قرار المجلس الأعلى للقضاء في اجتماعه الاستثنائي الرابع لسنة 2013م، المنعقد يوم 9 يونيو 2013م، بإعلان نتائج انتخابات المجلس تطبيقاً لأحكام القانون رقم (14/2013) بتعديل بعض أحكام نظام القضاء، فقد قدم المجلس صباح الأربعاء الموافق 12 يونيو 2013م، الاجتماع بتشكيله الجديد لانتخاب منصب رئيس رئيس المجلس ونائبه، وتناول السادة الحضور لشغله منصب رئيس ونائب رئيس المجلس، وقد قرر أعضاء المجلس أن يتم إدراج الراغبين في الترشح لمنصب رئيس المجلس ضمن نموذج «أ»، ويتم تعديله تطبيقاً لأحكام القانون رقم (14/2013) بتعديل بعض أحكام نظام القضاء، فقد قدم المجلس للأستاذ محمود امرأعاج أبوشعالة، كمال بشير دهان، والأستاذ محمود امرأعاج أبوشعالة، وبعد التوقيع محمد أبوسعد . أمين سر المجلس، وتم مباشرة إجراءات انتخاب منصب الرئيس حيث تم تعليم النموذج «أ» على أعضاء المجلس الراغبين في الأصوات وفي حالة تعادل الأصوات يتم إجراء القرعة



وزير العدل يحضر المؤتمر الوطني لحقوق الإنسان بمدينة البيضاء



حضر وزير العدل «السيد صلاح المرغنى» فعاليات البيضاء تحت شعار (انتهاءات حقوق الإنسان في ضوء قرار مجلس الأمن رقم 2095، وذلك صباح يوم الأربعاء 29 مايو 2013)، بحضور السيدة «سحر بالون» الوكيل المساعد لشؤون حقوق الإنسان والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني بوزارة العدل، هذا وكانت المشاركة خلال هذا المؤتمر من ممثلين عن أطياف المجتمع الليبي كافة.

وخلال حضور السيد الوزير لهذا المؤتمر قام بجولة تفقدية مفاجئة إلى نيابة ومحكمة الجزاء الأخضر وجنوب بنغازي ومؤسسة الإصلاح والتأهيل المرج، للوقوف على سير العمل في هذه المراقبة العدلية وذلك لوضع الحلول للمشكلات والمعوقات التي من شأنها أن تعرقل سير العمل بالشكل المطلوب.

افتتاح مؤسسة الإصلاح والتأهيل ترهونة

افتتح في مدينة ترهونة خلال الأيام الماضية مؤسسة الإصلاح والتأهيل بحضور رئيس جهاز الشرطة القضائية عقيد محمد بشة ورؤساء فروع الجهاز بمنطقة طرابلس والخمس وعدد من رؤساء الهيئات والمدنية.

القيت بالمناسبة عديد الكلمات التي أكدت على أهمية تقييل دور مؤسسات الدولة وخاصة وزارة الدفاع والداخلية لبيان الأمان والامان في كامل ربوع ليبيا .. ومنها افتتاح هذه المؤسسة التي تأوي أكثر من 200 نزيل، المؤسسة ذات مواصفات نموذجية بكمال مرافقها الخدمية من مصحة وطعم وورش فنية وساحات رياضية باعتبارها أول مؤسسة يتم افتتاحها بالمنطقة لتشاهد في تخفيف القبء على مؤسسة العصرين ومؤسسات طرابلس باعتبار أن المنطقة متزامنة الأطراف وبجاجة لمؤسسة تضم منطقة (ترهونة وراسلاته وسوق الأحد).. وفي تصريحات للصحيفة قال المسؤولون في الجهاز بأن مؤسسة ترهونة الإسلامية كانت لما تزعم من المناصر الأئمة المؤهلة تأهلاً جيداً من أجل تأمينها وحماية النساء الموجودين فيها منعاً لأي خروقات أمنية إضافة لفرضيتها على التبادل المختصة بكل إنسانية.

محكمة استئناف طرابلس تؤجل محاكمة البغدادي و زهمول وترفاس

محامي الدفاع.
يُشار إلى أن المتهمين «البغدادي المحمودي»، «المبروك زهمول»، «عامر ترفاش»، يواجهون تهماً جنائية من بينها التحرير، والقيام بأعمال القتل، وتحويل مبالغ مالية في حسابات خاصة دعم لوجستي للنظام السابق بهدف إجهاض ثورة السابع عشر من فبراير، وتهمًا تتعلق بالفساد الإداري والمال.

أجلت محكمة استئناف طرابلس دائرة الجنائيات صباح يوم الأربعاء 12 يونيو 2013، جلسة محاكمة المتهمين البغدادي المحمودي، والمبروك زهمول، وعامر ترفاش، إلى السابع من شهر أغسطس القادم.
حيث افتتح قاضي الجلسة المحاكمة بحضور محامي المتهمين وعدده من أقاربهم، وأرجعت هيئة المحكمة قرار التأجيل بناء على طلب



مؤتمر مشروع تطوير مباديء حقوق الإنسان داخل مؤسسات الإصلاح والتأهيل في ليبيا



تطوير القاعدة المتعلقة بحقوق الإنسان، بجمعية الأنشطة داخل السجون، وكذلك تأهيل العاملين داخل السجون بهدف تطبيق القواعد الأساسية لحقوق الإنسان التي تعتمد بشكل أساسي على الوثائق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان بشكل عام وعلى حقوق العاملين داخل سجن الكويفية في مدينة بنغازي وغيره من السجون في المنطقة، التي كانت ترتكز بشكل خاص على إدارة السجون وبعض الأمور التقنية الخاصة بسير العمل داخل السجن، وأيضاً فيما يتعلق بالطريقة التي يتم بها العمل على

ومجموعة الخبراء القائمين على تنفيذها، ويدعم من جهاز الشرطة القضائية ووزارة العدل الليبية، وتم الشروع في تنفيذ المشروع الذي استهدف تنفيذ الأنشطة التالية: زيارة عمل إلى رومانيا من الجانب الليبي، سلسلة من الاتصال الأوروبي وتنفيذ معهد التدريب والادارة الوطنية للسجون الرومانية، وعدد من ضباط الشرطة القضائية، ومدير مؤسسة الإصلاح والتأهيل الكويفية، وأعضاء من السلك القضائي وممثلي عن بعض الشركات في ليبيا، حيث قدم خلال هذا المؤتمر عرض تقديمي حول هذا المشروع تمثل في شروع وافية للمشروع ونتائجها، الذي كان موضوعه دعم وتطوير نظام السجون في ليبيا بممول من الاتحاد الأوروبي وتنفيذ معهد التدريب والادارة الوطنية للسجون في رومانيا، حيث كانت انطلاقته كتجربة رومانية في مدينة بنغازي مهد الثورة الليبية، وذلك بمؤسسة الإصلاح والتأهيل الكويفية، خلال شهر سبتمبر من العام 2012 من خلال زيارتين متبادلين بين جهاز الشرطة القضائية

المجلس الأعلى للقضاء يستعرض عدة مواضيع تتعلق بالشأن القضائي

عقد المجلس الأعلى للقضاء اجتماعاً استثنائياً يوم الثلاثاء 18 يونيو 2013، بفندق كورنيثيا بطرابلس هدفه عقد المؤتمر الخاتمي لمشروع تطوير مباديء المتعلقة بحقوق الإنسان داخل مؤسسات الإصلاح والتأهيل الليبية بدعم من لجنة الاتحاد الأوروبي، وذلك بحضور السيد «وائل نجم» وكيل وزارة العدل لشؤون الشرطة القضائية، ومدير عام جهاز الشرطة القضائية العقيد «محمد بشة»، وحضور متذوبي عن الاتحاد الأوروبي، وممهد الثقافات في مدينة «تيشاوارا» الرومانية ومندوب عن الإدارة الوطنية للسجون الرومانية، وعدد من ضباط الشرطة القضائية، ومدير مؤسسة الإصلاح والتأهيل الكويفية، وأعضاء من السلك القضائي وممثلي عن بعض الشركات في

ليبيا، حيث قدم خلال هذا المؤتمر عرض تقديمي حول هذا المشروع تمثل في شروع وافية للمشروع ونتائجها، الذي كان موضوعه دعم وتطوير نظام السجون في ليبيا بممول من الاتحاد الأوروبي وتنفيذ معهد التدريب والادارة الوطنية للسجون في رومانيا، حيث كانت انطلاقته كتجربة رومانية في مدينة بنغازي مهد الثورة الليبية، وذلك بمؤسسة الإصلاح والتأهيل الكويفية، خلال شهر سبتمبر من العام 2012 من خلال زيارتين متبادلين بين جهاز الشرطة القضائية

في حق ستة أعضاء منهم، وهم :

- 1 - هلال عزالدين السنوسي .
- 2 - طارق المهدي المحجوب .
- 3 - علي بدوي حسن .
- 4 - عمر مصطفى العباسى .
- 5 - احمد عيسى سيجوك .
- 6 - رشيد عبد السلام قويدر .

ثانياً: عدم توافر بعض الشروط المقرونة لعضوية الهيئة في حق أربعة منها وذلك تأسساً على الأسباب المبينة بقرارات المجلس بحق كل منهم . وهي شأن اختصاص المجلس بترشيح بدبل عن سقطت عضويته من هذه الهيئة فقد قرر المجلس نظرها في اجتماع قادم لدراسة و فحص الطلبات المقدمة من قبل الراغبين بعضوية الهيئة.

رئيس جهاز الشرطة القضائية:- خطط وبرامج تطوير المؤسسات الإصلاحية وتنمية الموارد البشرية



خطط وبرامج تطوير المؤسسات الإصلاحية وتنمية الموارد البشرية

اجتماع مديرى الوحدات الصحية بمؤسسات الإصلاح والتأهيل

عقد صباح الاثنين بصلة الاجتماعات بديوان وزارة العدل 24 يونيو 2013 اجتماعاً حضره مدير الوحدات الصحية بمؤسسات الإصلاح والتأهيل بالجهة الفريبية التي تضم مصراته والخمس ورليطن وطرابلس والزاوية وغريان والعيادات وبن ليد، حيث افتتح السيد مدير الرعاية الصحية بالشرطة القضائية الدكتور هشام مصباح العتري اجتماعه الأول.

تناول فيه مناقشة المشاكل المتعلقة بالرعاية الصحية داخل مؤسسات الإصلاح والتأهيل ومتطلباتها بتبعدية إدارة الرعاية الصحية لوزارة العدل بدلاً من جهاز الشرطة القضائية لتدخل الأعمال وتسهيله للعمل الإداري بشكل سريع.

مع إدارة التخطيط التي تعمل في خط آخر متوازى والإعادة تأهيل مؤسسة «الجديدة»، باعتبارها من المؤسسات الحصينة والتي تستوعب أكثر من 6000 ألف سجين في مختلف العناصر والأبراج حسب التصنيفات التي ستساهم في تخفيف العبء على عدد من مؤسسات طرابلس بعد دخولها مرحلة الصيانة.

وفي الجانب الصحي قال «بشه» بأنه سيتم خلال الأيام القادمة الإعلان عن عمليات صيانة وتجهيز كامل للمباني الطبية التابعة للمؤسسات الإصلاحية من ضمنها مصححة الجديدة، الرئيسية التي تعرضت للتدمير

وقال «بشه» إن أغلب مؤسسات الشرطة القضائية أن العرقية وضفت على السكة للإنجاح بالجهاز في الطريق الصحيح لبناءه بناءً حقيقياً في تطوير آلية العمل فيها كان آخرها افتتاح مؤسسة الإصلاح التمهيدية التي تعمل على تأمين مؤسسات الإصلاح والتأهيل من أجل حماية النزلاء ومعاملتهم وفق المعايير الدولية لحقوق الإنسان التي لا تتأثر إلا من خلال خطة عمل محكمة يتم العمل بها في جميع التواهي ومنها نجاح خطة التدريب ورفع كفاءة منتسبي الجهاز سواء من الضباط وضباط الصف، أو التوار المنضمين للعمل في الجهاز .



مدينة الزاوية تحتضن ورشة عمل بعنوان :

أعمال التوثيق العقاري (الواقع والمستقبل)

تعزية
يقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره نقدم إلى الأستاذ «حميدة أوحيدة الماجري» وكل مساعد وزارة العدل بأحر التعازي والمواساة القلبية في وفاة المغفور له «والدته» تقبل الله الفقيدة بواسع رحمته وأسكنها فسيح جنانه.
إذا لله وإن إليه راجعون

موظفو وزارة العدل

تعزية

يقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره نقدم إلى عائلة الفقيد المستشار «مجيد ابراهيم هويدي» رئيس محكمة جنائيات درنة بأحر التعازي والمواساة القلبية في وفاة المغفور له الفقید بواسع رحمته وأسكنه فسيح جنانه.
إذا لله وإن إليه راجعون

وزارة العدل

افتتحت صباح اليوم الأحد بمدينة الزاوية الموافق 23 يونيو 2013 ورشة بعنوان أعمال التوثيق العقاري (الواقع والمستقبل) تحت إشراف مصلحة التسجيل العقاري بحضور رئيس المصلحة ووكيل المصلحة بالزاوية ودور تقنية مجرري العقود في تقطيم وتطوير الهيئة حيث استهدفت هذه الورشة المدربين العاملين ورؤساء فروع المصلحة ورؤساء أقسام التوثيق في إدارات التسجيل العقاري ونخبة من الباحثين والقانونيين بالإدارات العامة وإدارة التوثيق القضائي ونخبة مجرري العقود.

كافز مشجع لهم.. علاوة تميز لمنتسبي جهاز الشرطة القضائية

الدالة أصدر مجلس الوزراء القرار رقم (274) لسنة 2013م يمنح مرتبات منتسبي جهاز الشرطة القضائية «علاوة تميز» بنسبة 50٪ نظير المجهودات التي يقدمونها من أجل تأمين مؤسسات الإصلاح والتأهيل، وعرض النزلاء على التبريات المختصة .. القرار تنص إحدى مواده بعدم منح العلاوة المذكورة في حال الندب أو الاعارة خارج جهاز الشرطة القضائية فيما نصت المادة الثالثة منه بتولي وزارة المالية تخصيص المبالغ اللازمة لتفعيل قيمة العلاوة وإلى حين توفير هذه المبالغ تتولى الوزارة مبدئياً تخصيص مبلغ يغطي العلاوة المقرونة عن مرتب شهر يتم حصمه من بند المقررات .. يأتي تصدار القرار بناءً على مذكرة قدمها وزير العدل السيد صلاح المرغنى يطالب فيها برفع مرتبات منتسبي العلاوة نظير المجهودات التي يبذلونها.



احتفل جهاز الشرطة القضائية شهر يونيو الماضي من هذا العام بتخريج الدفعة الثانية من معهد تدريب قرنادة بالجبل الأخضر وقوامها (197) متدربياً، والدفعة الرابعة من معهد تدريب السراج ومعهد صلاح الدين وقوامها (208) متدربياً بحضور رئيس الجهاز العقيد محمد بشة ومدير إدارة التدريب العقيد عطية الجليدي، ومدير العلاقات بالجهاز محمد بن مسعود بن دلاله، ورئيس قسم التنفيذ العقيد عبدالمجيد ريحان، وكيل وزارة العدل السيدة «شادية عمران جراده» والعقيد صلاح الفرجاني مدير معهد إدارة الفروع والعقيد على اللافي مدير معهد صلاح الدين ضمن الخط التدريبي السنوية لهذا العام بالجهاز بدأت مراسم الحفل بالدفتين بيآيات من الذكر الحكيم عزف بعدها النشيد الوطني لتبدأ بعدها مراسم حفل التخرج افتتح رئيس الجهاز الحفل بكلمة بكلتا الدفتين قدم بعدها الخريجون لوحات من العمليات المهنية والأمنية أمام الحضور وفي نهاية حفل التخرج قام خريجو الدفتين بتوزيع قسم التخرج بعد ذلك تم تكريم العشرة الأوائل من خريجي الدفتين وكانت لصحيفة (العدالة) وقفه لرصد انطباعات الحضور حيث كانت أولى اللقاءات مع:

متابعة: طارق ابراهيم الكيلاني

احتفال الإدارة العامة لجهاز الشرطة القضائية بتخريج دفعة جديدة من منتسبي الجهاز



العقيد محمد بشة .. رئيس جهاز الشرطة القضائية.. الذي قال: أبارك هذا التخرج والقليلين على هذه الدورة من مدربين وأساتذة قانون وصولاً إلى إدارة معهد تدريب قرنادة، وفيما يتعلق بسؤالك عن الامكانات التي خططت بها الدفعة الثانية مقارنة بالدفعة الأولى التي لاقت اهتماماً أكبر، فهذا غير صحيح كل ما طلبوه أخذوه من الجهاز، فالخطبة التدريبية للدورة هي نفسها ومنعهم الصفة القانونية هي نفسها وإحالة شهادات التخرج إلى المكتب القانوني بالوزارة لفرض قرار خاتم حديسي لا يسعني إلا أنأشكر حضور رئيس الجهاز ليمنح الثقة لرجال الشرطة القضائية الجدد.

كلمة صالح عثمان معلم تدريب مشاة بكلية ضباط الشرطة القضائية مهد السراج .

قينا بتدريب هذه الدفعة في كل من معهد تدريب السراج ومهد تدريب صلاح الدين والأشراف عليهم طبيعة عمل الجهاز وبذلك كانت الدورة ناجحة على الصعيد الشخصي وفرت لنا إعاشة مبدئية من قبل التي لم تكن موجودة من قبل في كل مكان التي ترتكز أهميتها على تطوير العناصر الموجودة والعاملين بالجهاز في إطار خلق ثقافة أساسية بطبيعة الجهاز أولاً ورفع كفاءة وتطوير العاملين بآية مساعدة محلية ودولية، فتحن بصدق البدء قريباً في دورة خاصة بالضباط والأفراد الذين قاموا بتسوية أوضاعهم ويعملون مؤهلات جامعية في إطار إيفادهم للخارج واقامة دورات محلية، وأخيراً أشكر الصحيفة التابعة لإدارة العلاقات والتعاون الدولي على متابعتها لنشاطات الجهاز وأظهارها للملأ.



وفي الله الجميع، العقيد عطية محمد الجليدي مدير تنمية وتطوير الموارد البشرية لجهاز الشرطة القضائية: نحن سعداء لحضور حفل تخريج الدفعة الثانية بمهد تدريب قرنادة بالجبل الأخرس ولما رأته عيناي يبشر بالخير وهي بداية الفيت بما أبناهناه الخريجون معرفة طبيعة العمل والانضباط وتتقى الأوامر والعمل المكملون به وفق القوانين المعمول بها داخل الجهاز وفروعه التي تكفل للتزييل

وفقاً للشروط المطلوبة التي جعلت المتدربين يبقون إلى ساعات متأخرة من النهار أشكر الجميع وأمنن التوفيق والتوجه لخطبة الجهاز والأمان لوطتنا العجيب وشكراً أنور جبر عيسى.. أحد الطلبة المشرفة الأوائل.. الترتيب الرابع: تلقينا مواد أمنية وأخرى قانونية وشخصية وتعلمنا على كيفية التعامل مع النزلاء ومعرفة حقوقهم حسب قوانين حقوق الإنسان المعمول بها دولياً ومحلياً، فالخطبة كانت شاملة للمتدرب لمعرفة

تميز هذه الدفعة بسرعة الاستيعاب الذهني والضبط والربط فاق التوقع

البرنامج التدريبي شاملًا في شكل حرص ومحاضرات المدة كافية جداً لأن أغليبية الملتحقين تلقوا دورات تمهيدية من ضمنها مجموعة بنغازي بعد تخرجاً سواف يصرف لنا رقم سكري حسب المؤهل العلمي للمترجع تتحمل صفة مأمور ضبط قضائي بحيث تكون لك يد في ترسیم العدالة والأمن، والأآن تستعد للرجوع إلى سابق عملنا داخل المؤسسات التابعة للجهاز وأثنى سرعة صدور قرار إيفاد الشرة الأوائل للخارج لتلقي دورات دولية متقدمة بالنسبة لخريجي الدورتين الأولى والثانية من معهد قرنادة .. وفق الله الجهاز والوزير لخدمة صالح هذا البلد.



الصغير مصطفى عبدالقادر أحد الخريجين العشرون الأوائل المتخصص على الترتيب الثاني معهد السراج الحمد للله على التخرج أنا قدمت من مبنية مصراته أعمل بمؤسسة الإصلاح والتأهيل الدافئة التي تحقق بالدفعة الرابعة من ضمن خطة التطوير المنظمين إلى الجهاز وتعريف طبيعة العمل به وتعتبر أول دورة تدريبية كانت الفترة جيدة تلقيناها لتدريب لمدة تزاوجت الخمسة وأربعين يوماً تقييم للدورة ناجحة جداً وانتظر بفارغ الصبر التحاق بالدورة الخارجية أسوى بالعشرة الأوائل الدفعتين المتخرجة السابقة بالدراسة بالخارج وتسوية أوضاعنا عن طريق المؤهلات العلمية المتحصلين عليها أم حصل على على الترتيب الثاني من هذه الدفعة لم يأتي من فراغ بل جاء عن طريق الضبط والربط واحترام ضباط المعلمين الدورة .



من داخل الجدران

نیاں و لکن ..

عندما عُرض على الذهاب إلى سجن الجديدة «النساء» (لا أخفيكم أمراً) أصابني بعض القلق، فدخول مثل هذه الأماكن لم اعتد عليه يوماً.. حملت عدتي آلة التسجيل وقلمي وأوراقى.. رفقنى في رحلتى زميلات لي (لكل منهن مأرب) ولا أنسى زميلي المصور الذي لا غنى عنه لتوثيق ما نحن مقدمون عليه.

تزاحمت الصور في مخيلتي وراحـت الأسئلة تتضارب وتتدخلـ والقلق (مع ارتفاع درجة حرارة الجو) راح يربكـنى بعض الشيء، أخبرتني زميلاتي بأنه شعور اعتيادي فهذا ما أحـسـنـ به عند قدومـهنـ أولـ مرـةـ لـهـذـاـ المـكـانـ خـلـالـ السـنـوـاتـ الـماـضـيـةـ وقدـ رـأـيـنـ فـيـهـ العـجـبـ العـجـابـ .. فـيـاـ تـرـىـ كـيـفـ سـيـكـونـ اللـقاءـ؟ـ وهـلـ هـنـ كـمـاـ تـعـوـدـتـ أنـ أـرـاهـنـ منـ خـلـالـ شـاشـةـ التـلـفـازـ (ـشـرـيرـاتـ)ـ أمـ أـنـهـنـ كـمـاـ قـدـمـتـهـنـ بـعـضـ الـأـعـمـالـ (ـالتـلـفـزيـونـيـةـ وـالـسـيـنـمـائـيـةـ)ـ مـغـرـبـهـنـ وـأـنـ الـظـرـوفـ الـقـاسـيـةـ هـيـ التـيـ أـجـبـرـتـهـنـ عـلـىـ أـنـ يـكـنـ هـنـاـ .. صـورـ مـتـلـاحـقـاتـ وـأـفـكـارـ مـتـضـارـيـاتـ وـالـدـنـيـاـ مـنـ حـولـيـ تـغـلـىـ (ـحـرـارـةـ)ـ وـرـأـيـ طـوـالـ الطـرـيقـ يـغـلـىـ مـرـتـبـكـةـ لـدـرـجـةـ نـسـيـتـ

فيـهاـ حـمـلـ بـطـاقـةـ التـعـرـيفـ الـخـاصـةـ بـالـعـمـلـ الصـحـفـيـ لـيـنـقـذـنـاـ زـمـيلـيـ الـمـصـورـ حـسـينـ بـرـاقـ بـبـطـاقـتـهـ وـيـقـابـلـنـاـ الـحـارـاسـ بـابـتـسـامـةـ سـاخـرـةـ وـسـؤـالـ أـكـثـرـ سـخـرـيـةـ

أتـدـخـلـونـ كـلـمـ بـطـاقـةـ وـاحـدةـ؟.....؟

حوار : زكية رمضان سعيد تصوير : حسين براق



لأن العنصر النسائي العامل داخل السجن
متضمناً مع التزييلات وقلما يتم ضبط
ومصادرة بعض الهواتف وبالنسبة للصحف
 فهي موجودة في الجهاز والقصدير هنا
 لأننا لم نهتم بإحضارها .
 أما فيما يخص الزيارات فهي مفتوحة
 بشكل يومي صباحاً وحتى الساعة الواحدة
 والنصف ظهراً .. طبعاً هناك تعليمات
 لأيام الزيارات وهناك أيام للأجانب
 الأفارقيات والعربيات الخ... ومع ذلك
 فإننا لا نستطيع أن نرد أي أحد جاء من
 ذوي التزييلات لزيارتهن حتى وإن لم يكن
 هذا يومهن المخصص .

مؤسسات المجتمع المدني
وزيارتها للسجن ...؟

تمت كتابتها بشكال مختلف تماماً عمما قلت
 لم أجد ما قلت في ذلك العوار الذي
 وهمومه الخ.

وهمومه الخ.

لم أجد ما قلت في ذلك الحوار الذي تمت كتابته بشكل مختلف تماماً عما قلت وهذا سبب لنا مشاكل نحن في غم عنها . على مستوى ليبيا الإمكانات تكاد تكون معدومة إلا أنا وبعد استلامنا للسجن والذي كان بطلب شخصي من رئيس الجهاز بعد أن بدأت تفوح رائحة الفساد ونحن لا نستطيع الكلام عنها حالياً لأنها ستضر بالكثيرين ورددوا أفعالهم قد لا يحمد عقباها بالنسبة لنا ومحاولة الإصلاح قدر الإمكان هو ما نسعى إليه حالياً كما أنا نسعى للحفاظ على خصوصية المكان ونظافته قدر الإمكان وحسب الإمكانيات المتوفرة لدينا .

الإمكانات بالنسبة للمؤسسة مستجابة والحمد لله باستثناء شئ واحد لا يزال يتبعنا وسبب لنا بعض الإشكاليات إلا وهو نقل شركة التموين التي تقوم بالطبع داخل السجن إلى خارج السور .

ولقد حاطلنا بشأن هذا الموضوع الوزير والوكيل وغيرهما من المسؤولين .. ولكن دون فائدة حتى الآن صحيح كان هناك برنامج في السنوات الماضية تقوم من خلاله بعض النزيلات بالطبع للبقاء بمقابل مادي .

في الحقيقة ما كان يحدث أنه إذا

هناك زيارات مستمرة لهذه المؤسسة من قبل مؤسسات المجتمع المدني إلا أن المشاكل المتاتية منها أكثر من تقدم مصلحة قد تفيد المؤسسة وتزييلتها .

فهناك نزيلات تستغل الفرصة خصوصاً عند حضور بعض المؤسسات الإنسانية الأجنبية فتقوم في الغالب بخلق العديد الإشكاليات وهناك من يقلن الحقيقة وهناك من يحاولون إغراقك بمصائب ليست بالحسبان .

يستطيع فعله طبيب أو طبيبة الأسنان هو إجراء تحويل للعيادات الخارجية وهذا يجيء بالنسبة لنا لأنه يعد مخرجاً قانونياً للتزييلة حتى لا نتعرض للمساءلة القانونية بسبب أخراجنا لأحدى التزييلات الالاتي قد تحتاج لعلاج ضروري في ظل افتقار العيادة لمعادتها الخاصة وغيرها والحقيقة تقال أن ما تقدمه العيادة حاليا هي مسائل تشخيصية وكما ذكرت سابقا بسبب افتقارها للمعدات الطبية لذلك فإن أمر إخراج التزييلات هو لإجراء التعديل والفحوصات اللازمة .
ونحن حاليا بانتظار أن يتم استكمال مشروع



ومع ذلك جعلنا ندخل (مشكوراً) أحسستُ بأن الطريق أطول مما هو عليه وكانت الحفاوة (والوجه المبتسם في نهاية الطريق وداخل أحد المكاتب استقبلنا «السيد فتحي درز» الذي أجاب عن أسئلتنا مشكوراً فكان الاسترossal : قتحي عبد السلام درز الصفة نائب مدير سجن الجديدة استلمت العمل منذ مدة قريبة . حالياً بالنسبة للسجن هناك ثلاثة أقسام ولدينا قسم خاص بالأمهات كما يوجد لدينا فصل لبعض المصابات بالأمراض المعدية التي يوجد فيها نص قانوني واضح وصريح يلزم بالفصل كالسل والدرن فقط ، أما باقي الأمراض كالايدز والوباء الكبدي فلا يوجد قانون واضح يذكر هذه الحالات للفصل لأن فصلهن قد يؤدي بهن إلى أمراض نفسية نحن في غنى عنها إلى جانب تواجدهن بهذا المكان ، فكل سجينه هنا تملك حاجياتها الخاصة مثل الملابع والصحون والأكواب ... الخ وهذا لا يسمح للأمراض سالفه الذكر بانتقالها بين السجينات هطرق العدوى بالنسبة لمرض الايدز والوباء الكبدي معروفة ... وبالرغم من ذلك فإنه وخلال زيارتنا لأحد السجون وجدنا أنهن قد تم فصلهن أي التزييلات المصابات (بالايدز والوباء الكبدي) عن البقية وهن بالتالي غير راضيات عن ذلك ويجعل الكثير يتذمرون اليهن نظرة دونية . أما بالنسبة للخدمات المقدمة داخل السجن : هناك لا انتظام في تقديم اثباتات

استكمال
مشروع
المستشفى
الخاص داخل
سجن الجديدة
يحل مشاكلنا
الصحية كافة..
ولكن متى
ذلك؟! الأمر
يحتاج لوقت
طويل..





الاستاذ المحامي : المبروك شويف

أسئلة وأجوبة

وباعتبار الأهمية التي تعكسها بشؤون القوانين وما تحققه من حصانة وحصافة للمواطنين تخصص هذه الصفحة للإجابة على عديد التساؤلات بشأن القضايا القانونية.

يبحث المواطن دائمًا عن قلب مفتوح لهمومه، وعن آذان مصغية له وأنتم ضيوفنا من عدد آخر، وتوصي بادارة المعرفة القانونية وانطلاقاً من أن المعرفة أساس لوعي

ما هي المعارضة في القانون الجنائي؟ هل هي اعتراض على الأحكام أم على المحاكمة؟



على المعارضة إعادة نظر الدعوى بالنسبة للعارض أمام المحكمة التي أصدرت الحكم الغيابي (ولا يجوز ببأي حال أن يتصار الععارض بناء على المعارضة المرفوعة منه).

ويع ذلك إذا لم يحضر الععارض في الجلسة المحددة لنظر الدعوى فتشترط المعارضة كأنها لم تكن ولا يقبل من الععارض بآي حال المعارضة في الحكم الصادر في غيابه.

توضيح:

فجوى نص المادة ٣٦٤، يفهم منه: أن المعارضة تتبع للمعارض فرصة نظر القضية مجدداً من نفس المحكمة .. مما يستدعي اعتبار الحكم الغيابي الععارض عليه ملغيًا وتبدأ المحاكمة على الحكم لا إذا عارض المحكوم عليه غيابياً فإن الحكم لا يزيد ضده.. فإن لم يحكم بحكم لصالحة فإن تزداد عليه المقوبة، وهذا معنى أن لا يضار الععارض باعتراضه.. الحضور يكون لازماً في الجلسة الأولى ولا اعتبرت المعارضة لأن لم تكن.

وإذا اعتبرت المعارضة كان لم تكن لعدم حضور الععارض في الجلسة المحددة، وهذا يعني أن حق الععارض في المعارضة انتهى بمعنى أن المعارضة في الحكم الغيابي لمرة واحدة فقط.

الحكم الغيابي قد أعلن لغير المتهم المحكوم بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم وتنسليزم الحضور في الجلسة التي يحددها كاتب المحكمة في التقرير مع مراعاة أن تكون القرب جلسة يمكن نظر المعارضة فيها) ويجب على النيابة العامة تكليف باقي الشخص في الدعوى بالحضور في ميعاد أربع وعشرين ساعة وإعلان الشهود في الميعاد بطل مفتوحاً والمعارضة متاحة حتى يعلم المحكوم عليه بالحكم.

كيف تتم المعارضة؟
نص المادة ٣٦٣ يوضح إجراءات

الحكم الغيابي قد أعلن لغير المتهم المحكوم عليه.. فإن ميعاد المعارضة بالنسبة له يبدأ من تاريخ علمه بحصول ذلك الإعلان، وإذا لم يعلم بحصول الإعلان يبقى الميعاد مفتوحاً حتى تسقط الدعوى بموجب المدة.. مثال: لو أعلن محکوم عليه غيابياً في جنحة بان سلم الإعلان لأحد أقاربه لكنه لم يخبر ولم يسلم المحکوم عليه الإعلان فإن الميعاد يظل مفتوحاً والمعارضة متاحة حتى يعلم المحکوم عليه بالحكم.

ميعاد استئنافى
نص القانون على أنه في حالة أن يكون

أو مخالفة للمتهم عن الحقوق المدنية، إن كان موضوع القضية يستدعي وجوده، مثل عندما يكون المتهم قاصراً أو فقد الأهلية، فقد يشمل الحكم الإزام أو عقابه.

وهنا لا بد أن أوضح أن المسؤول عن الحقوق المدنية قطعاً ليس هو (المدعى بالحق المدني)، فالمسؤول عن الحقوق المدنية سيسأل عن جيز ضرر الجريمة مع المتهم.. لكن المدعى بالحق المدني يطالب المحكمة بتعويضه عن الضرر الذي لحقه من الجريمة.

أمل أن يكون الفرق واضحًا..

وحق المعارضة معطى للمتهم في جنحة أو مخالفة وليس للمدعى العام بالحق المدني.

ميعاد المعارضة:

خلال الثلاثة أيام التالية لإعلان الحكم الغيابي مثال (لو تم الحكم الغيابي يوم ٥/١ فإن ميعاد المعارضة يكون خلال أيام ٥/٤, ٣, ٢) فإذا كان المحکوم عليه غيابياً في جنحة بان سلم الإعلان لأحد أقاربه لكنه لم يخبر ولم يسلم المحکوم عليه الإعلان فإن الميعاد يظل مفتوحاً والمعارضة متاحة حتى يعلم المحکوم عليه بالحكم.

ميعاد استئنافى
نص القانون على أنه في حالة أن يكون

المعارضة هي حق منحه القانون للمتهم عليه غيابياً في جنحة أو مخالفة وكذا منعه القانون للمتهم عن الحقوق المدنية أو المدعى المدني؟

أساس هذا الحق:

هو نص المادة (٣٦١) إجراءات جنائية حيث نصت على (تقيل المعارضة في الأحكام الغيابية الصادرة في المخالفات والجنح من كل من المتهم والمسمى عن الحقوق المدنية.. لكن المدعى بالحق المدني يطالب المحكمة بتعويضه عن الضرر الذي لحقه من الحكم الغيابي خلاف ميعاد مسافة الطريق، ويوجز أن يكون هذا الإعلان بمثلك على المنودج الذي يقرره وزير العدل).

ومع ذلك إذا كان إعلان الحكم لم يصل الشهود إلى فيه فيما يخص العقوبة المحكم بها بينما من يوم علمه بحصول الإعلان والا كانت المعارضة جائزة حتى تسقط الدعوى بموجب المدة).

نطاق استخدام حق المعارضة:

يُفعَّل حق المعارضة فقط في الأحكام الغيابية الصادرة في جنحة أو مخالفة أم الأحكام الصادرة في جنحة فلا وجود لحق المعارضة فيها.

لمن يكون حق المعارضة:
يكون للمتهم المحکوم عليه غيابياً في جنحة

هل ضباط الشرطة لا يجوز التحقيق معهم في التهم المنسوبة إليهم إلا بإذن وزير الداخلية؟



أي إجراء من إجراءات التحقيق وغيره إذا كان المتهم ضابط شرطة ليس مطلقاً بل مقيداً بشرط ذكرناها.

أهمها:
أن تكون الجريمة وقعت منه أثناء العمل وسببيه.

المعنى: أنه إن لم تكن الجريمة قد وقعت من ضابط الشرطة أثناء العمل وبسببيه - فلا يتشرط طلب الإذن ، فلا مجال ولا مجادلة في النص الصريح الوارد في المادة ١٠٣ المذكورة والتي أوردت عبارة "وقعت منه أثناء العمل وبسببيه".

فلا يعتقد أي ضابط شرطة يان منع الإذن واجب قانوني في آية جريمة يتهم بارتكابها خارج نطاق عمله وليس بسببيه.

توضيح:
إذا تختلف شرط من الشروط المذكورة فلا مجال لطلب الإذن من وزير الداخلية.

شروط القيد الوارد في الدعوى الجنائية المتهم فيها ضابط شرطة:

القيد وهو «الإذن» هنا يجيد النيابة العامة عن ممارسة حقها الأصلي في تحرير و مباشرة الدعوى الجنائية إلا بعد أخذ الإنذن من وزير الداخلية إذا كان المتهم:

ضابط شرطة هي غير حالة التليس: والتليس يعني ضبط العاجي هورأ أثناء ارتكابه للجريمة. أن يكون الاتهام بارتكاب جنحة أو جنحة وهنا استبعاد المخالفات من الإنذن. أن تكون الجريمة المتهم بها ضابط الشرطة قد وقعت منه أثناء العمل وبسببيه.

الاستنتاج: إن طلب الإذن قبل مباشرة

في معرض الإجابة عن هذا السؤال نفصل الإجابة تفصيلاً ليسهل الفهم وفق ما يأتي:

ضابط الشرطة: هو كل من يحمل رتبة ملازم ثان فأعلى من كوادر الشرطة.

أشتراط الإنذن قبل التحقيق مع الضابط: ورد النص على ذلك في المادة ١٠٣ من قانون الأمن والشرطة رقم ١٥ لسنة ١٩٩٢ م المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٤٢٣ ونص المادة ١٠٣ كما يلي:

(لا يجوز في غير حالات التليس اتخاذ أي إجراءات من إجراءات التحقيق، أو رفع الدعوى الجنائية ضد ضابط الشرطة في حالة ارتكاب جنحة أو جنحة وقعت منه أثناء العمل وبسببيه إلا بإذن من وزير الداخلية).

كيف تتم حالة الحق..؟

وهل الحق قابل للتحويل لآخر؟

الخلاصة ..

إن القانون المدني الليبي.. قد تعرض لمسألة حالة الدين مرة باعتباره حقاً للدائن ومرة باعتباره مستحضاً على المدين. فالدائن له أن يحول حقه لغيره وفق الشروط الواردة في المادة ٢٩٠ مدني. والمدين له أن يلتقي الالتزام الملزم به على شخص آخر بشرطين :

أن يكون ذلك باتفاق مكتوب ليسهل إثباته.

أن يقر الدائن «صاحب الحق» بتصرف المدين ولا يعتبره حالة الدين من المدين لأخر نافذة. فما زمان نكون قد أوضحنا وهي طيات كلامنا نصحنا بالتدقيق في مسألة حالة الحق وحالة الدين.

والأرجح عندي أن الدائن له أن يحول حقه في الدين لشخص آخر دون الحاجة لرضاه المدين وفق نص المادة ٢٩٠ وهي أسبق من نص المادة ٢٩٣ غير الواضح.

أعطي القانون كذلك حقاً للمدين أن يجد من يتحمل عليه الدين فهو هنا قد حول حقاً ثابتاً عليه لشخص آخر يتحمل عنه سداد الدين.

حيث نصت المادة ٣٠٢ مدني الوارد في الفصل الثاني من الباب الرابع من القانون المدني.

على (تم حالة الدين بالاتفاق بين المدين وشخص آخر يتحمل عنه الدين). وهي هذه الحالة (قبول الدائن واجب وفق نص المادة ٣٠٣).

التي نصت على (لا تكون الحالة نافذة في حق الدائن إلا إذا أقرها).

وهذا يتضح من نص المادة ٢٠٩ مدني والواردة في الفصل الأول المعنون «حالة الحق».

لكن ما أن نبدأ في قراءة نص تلك المادة نجد أنها تتكلم عن حالة الدين.

وتتضمن على أنه لا يتشرط رضا المدين.

في حين أن المادة ٢٩٢ مدني والتي تلت المادة ٢٩١ تنص على أن لا تكون الحالة نافذة قبل المدين أو قبل الغير إلا إذا قبلها المدين أو أعلن بها.

فهي المعنين ضد المشرع: هل قبول المدين لحالة الحق غير لازم .. كما نصت عليه المادة ٢٩٠ مدني أم أنه لازم كما نصت عليه المادة ٢٩٣ مدني .. وإذا كان المادة ٢٩١ ورد فيه أنه لا حاجة لرضاه المدين.

فإذاً نصت المادة ٣٩٢ على شرطين هما إما قبول

الواقع أنه عندما أطلعنا على الباب الرابع من القانون المدني الليبي نجد أنه تعرض لمسألة حالة الحق في الفصل الأول الذي استهل بالمادة (٢٩٠) مدني وعنوانها (الحقوق القابلة للحوالة).

ونصت على (يجوز للدائن أن يحول حقه إلى شخص آخر إلا إذا حال دون ذلك نص القانون أو اتفاق المتعاقدين أو طبيعة الالتزام ، وتم الحالة دون حاجة لرضاه المدين).

ورغم أن المشرع قد أفرد الفصل الثاني من الباب الرابع لحالة الدين.

وتبين الحق أصل من تببير الدين .. هنا نجد المستخرج وكأنه قد وشي به وأنه يظهر أن الصور لم تتحقق المدين لها أو إعلانه بها .. كما جرى في الإعلان هنا؟ وهذا بما يكتفي ب بحيث لم يتبين إمامه على ملابس الإعلان فقط.

الهيئة العليا لتطبيق معايير النزاهة والوطنية

(بين متطلبات حماية الثورة ومتطلبات العدالة وحقوق الإنسان)

المطلب الأول: التزام الهيئة بحماية الثورة
توصف الثورة في الأدب السياسي بأنها عمل انقلابي يهدف إلى الإطاحة
فضلاً عن النظام السياسي القائم بمنظومات المجتمع الثقافية والاجتماعية
والاقتصادية التي تشكلت في ظل نظام فاسد.

نعل الجانب الاشكالي الأهم في عمل الهيئة العليا لتطبيق معايير النزاهة
والوطنية الذي يصطدم بشكل مباشر مع أبجديات القانون الدولي لحقوق
الإنسان يتصل بمتطلبين يصعب التوفيق بينهما (المطلب الأول) التزام الهيئة
الواقعي بحماية الثورة والدفاع عن مبادئها (المطلب الثاني) التزام الهيئة
الأخلاقي والمهني بمعايير العدالة وحقوق الإنسان.

وعن فوضى المشهد السياسي في
ليبيا بشكل عام.
إن العزل السياسي الذي
يطرح حتى ضمن برامج منظمة
الأمم المتحدة للعدالة الانتقالية
كضرورة لعلاج مؤسسات الدولة
التي أصابها الفساد مازال يشكل
أهم التحديات التي يمكن أن تؤثر
على عملية الانتقال السياسي في
ليبيا إذا لم يتمكن المؤتمر الوطني
العام من تجاوزه سريعاً وسواء
أقر المؤتمر الوطني القانون في
نسخته المشددة أو رأى تفعيل
معايير النزاهة والوطنية بحيث
تسوّع قانون العزل السياسي
تفادياً ربما حتى لمصطلح العزل
الذي لا يلقى قبولاً لدى الكثيرين
خاصة حين يطال القانون بعض
الشخصيات الوطنية التي عرفت
بكفاحها ضد النظام السابق
وولاتها للثورة منذ تفجرها فإن
الهيئة العليا لتطبيق معايير
النزاهة والوطنية سوف تكون
هي الجهة المختصة بالإشراف
على تنفيذ أحكامه فهل تصلح
الهيئة بحالها الراهنة للقيام بهذه
المهمة؟ أم أنها في حاجة إلى
تطوير آليات عمل الهيئة وذلك
لتعزيز ضمانات المحاكمة العادلة
والنأي بالهيئة عن شبهة المحاكم
الثورية سيئة السمعة؟

سبقت الإشارة إلى أن
الهيئة العليا لتطبيق معايير النزاهة
والوطنية التي تتولى عملياً مهمة
إعادة بناء الدولة عن طريق
التصفيية السياسية لأعداء الثورة
وعدم السماح لكل من اشتهر بولاته
للنظام السابق أو تورط في جرائم
ضد أبناء الشعب الليبي بتقدّم
مناصب قيادية في الدولة الجديدة
يراد لها في الوقت ذاته أن تكون
جزءاً من النظام القضائي في
الدولة عن طريق اختصار قراراتها
لرقابة القضاء وبالتالي فإنه يتعمّن
بالنظر إلى خطورة القرارات التي
تصدر عن الهيئة سواءً بمناسبة
تطبيق معايير النزاهة والوطنية
أو قانون العزل السياسي ونزولاً
عند مقتضيات العدالة وحقوق
الإنسان ضرورة استكمال عملية
ادماج الهيئة في النظام القضائي
بحيث تصبح بمثابة محكمة درجة
أولى تنظر ما يحال إليها من
مكتب الإدعاء التابع لها والذي
يجب ضماناً لحسن سير العدالة
أن تستحدثه أية عملية إعادة
هيكلة للهيئة العليا لتطبيق معايير
النزاهة والوطنية.

بحماية الثورة والدفاع عنها والتزامها
الأخلاقي والمهني بتطبيق معايير النزاهة
وحقوق الإنسان تتعرض أهم مظاهرها
على النحو التالي:
1 - إن اطلاق يد الهيئة سواء فيما
يتعلق بإعداد لائحتها الداخلية (المادة
11) أو عدم إزامها بالتحري على متقدّم
المنصب أو الوظيفة أو المرشح لها أو
اعلانه بموعده التحقيق معه للتحقيق من
صحة المعلومات والوقائع المسندة إليه
(المادة 16) ينطوي على اخلال واضح
بعق الإنسان في المحاكمة العادلة إذ كيف
يسعني للهيئة أن تصدر قرارات تتصف
بنزاهة والحياد والقانون لا يلزمها
بالتحري عن أصحاب الملفات المعروضة
عليها ولا يلزمها باعلانهم لكي يتسنى لهم
الحضور أمامها والدفاع عن أنفسهم.
2 - كذلك ينطوي القانون رقم 26
لسنة 2012 م المشار إليه على مفارقة
 أخرى تتمثل في اشتراط المادة 10 أن
 يكون قرار الهيئة بانطباق معايير النزاهة
والوطنية من عدمها مسبباً لأن لسائلي
أن يسأل أي قيمة لقرار مسبب يصدر
عن الهيئة التي لم تستمع إلى أقوال من
صدر قرارها ضده ولم تكلف نفسها عناء
الاطلاع على المستندات التي يحوزته لكي
تبث ذلك في حيّيات القرار الذي انتهت
إليه والتي من المتصور أن تقضى ما انتهت
إليه الهيئة جملة وتقصيلاً.
3 - وإذاء هذا الواقع تبدو آلية عمل
الهيئة القائمة على امكانية اصدار
قرارات غابية لا تراعي القواعد العامة
في التقاضي وبخاصة حق الإنسان في
الدفاع عن نفسه وعدم جواز الحكم على
إنسان دون الاستماع إلى أقواله فضلاً
عن افتقارها للشفافية تعد في واقع الأمر
تطبيقاً حرفيّاً لمقوله (عدالة المنتصر)
التي لطالما اخذت كذرعة للطعن في
حقوق الإنسان التي لم تكن مثار بحث
إبان الثورة الفرنسية التي أرسلت إلى
المقصلة في باريس وحدها أكثر من ثلاثة
آلاف من كانوا يوصفون بأعداء الثورة
بين خريف 1793 م وربيع 1794 م تلقى
رواجاً منقطع النظير حتى كادت أن تضع
الثوار ثوراتهم تحت وصاية المنظمات
الحقوقية الدولية والرأي العام الدولي.

ويواجه الإطار المؤسسي للثورة
باعتبارها رد فعل مضاد للظلم الذي
تمثل الهيئة العليا لتطبيق معايير النزاهة
والوطنية أحد أهم أركانه أعباء ثقيلة
تتمثل في ايجاد آلية تتيح حماية الثورة
والدفاع عنها طبقاً للمعايير الدولية التي
غير أن المجلس الوطني الانتقالي
تتكلف حق الإنسان في المحاكمة العادلة
دون دلت القرارات التي صدرت عن الهيئة
الوطني الانتقالي يتحمل جانباً كبيراً من
المسؤولية عن فوضى العزل السياسي

انتخابات مبكرة كان يمكن أن توجّل إلى
أن يستكمل المجلس مهمة القضاء على
النظام بالكامل وبالتالي بسط سلطة الدولة
الجديدة وفرض سيطرتها على أقاليمها
وشعبيها تمهدًا لتشكيل السلطة السياسية
إذ لا معنى للثورة لو أنها اقتصرت على
الإطاحة برأس النظام.
وبناءً على ذلك فإننا إذا استبعدنا فرضية
تأسيس الهيئة على غرار محاكم التقاضي
أو المحاكم الثورية التي ارتبطت بالأنظمة
الدكتatorية في العالم الثالث فإن الهيئة
لاتعدو كونها لجنة إدارية ذات اختصاص
قضائي يختص القضاء الإداري بالرقابة
على القرارات التي تصدر عنها ويتعين
عليها بالتالي الالتزام بالحد الأدنى من
معايير العمل القضائي التي تكفل توفير
ظروف المحاكمة العادلة وهو الموقف
الذي تبنّاه المشرع الليبي في المادة
12 من القانون رقم 26 لسنة 2012
المشروع.

فهل يمكن إزاء هذا الواقع الذي تخطّه
فيه ليبيا أولى الخطوات باتجاه دولة
الاستقلال الثانية ويراد فيه للهيئة العليا
لتطبيق معايير النزاهة والوطنية أن
تتولى مهمة إعادة بناء الدولة عن طريق
والمرشحين لها وذلك للتحقق من مدى
أهلية للمشاركة في
اعادة بناء الدولة الليبية وبالتالي
 فهي عملياً تتولى مهمة التصفية
فيه أصوات المنظمات الحقوقية الدولية
المطالبة بتطبيق العدالة الانتقالية أن
تنفّض الهيئة عن التقيد ببعض المعايير
التي ترسّخ مفهوم المحاكمة العادلة في
سبيل حماية الثورة والدفاع عنها؟ أم أن
الثورة على الظلّم والاستبداد لا تتحقق إلا
بإقامة العدل حتى على أشد أعدائها؟؟؟

المطلب الثاني: التزام الهيئة بمعايير العدالة وحقوق الإنسان
أصبح عالمنا المعاصر الذي نعيش فيه
بفعل العولمة وتطور وسائل المواصلات
والاتصالات أشبه بقرية صغيرة وأصبحت
الموضوعات المتصلة بالعدالة الانتقالية
وحقوق الإنسان التي لم تكن مثار بحث
إبان الثورة الفرنسية التي أرسلت إلى
المقصلة في باريس وحدها أكثر من ثلاثة
آلاف من كانوا يوصفون بأعداء الثورة
بين خريف 1793 م وربيع 1794 م تلقى
رواجاً منقطع النظير حتى كادت أن تضع
الثوار ثوراتهم تحت وصاية المنظمات
الحقوقية الدولية والرأي العام الدولي.
ويواجه الإطار المؤسسي للثورة
باعتبارها رد فعل مضاد للظلم الذي
تمثل الهيئة العليا لتطبيق معايير النزاهة
والوطنية أحد أهم أركانه أعباء ثقيلة
تتمثل في ايجاد آلية تتيح حماية الثورة
والدفاع عنها طبقاً للمعايير الدولية التي
غير أن المجلس الوطني الانتقالي
تتكلف حق الإنسان في المحاكمة العادلة
دون دلت القرارات التي صدرت عن الهيئة
الوطني الانتقالي يتحمل جانباً كبيراً من
الانقسام السياسي عن طريق اجراء

حصار صحيفة العدالة



قرار مجلس الوزراء رقم (١١٩) لسنة ٢٠١٢م بإنشاء صندوق دعم الزواج



المكتبة القانونية

مادة (٧)

تبدأ السنة المالية للصندوق ببداية السنة المالية للدولة، وتنتهي بانتهاء على أن تبدأ السنة المالية الأولى من تاريخ العمل بهذا القرار وتنتهي بانتهاء السنة المالية للدولة.

مادة (٨)

يصدر بالهيكل التنظيمي للصندوق قرار من مجلس الوزراء بناء على عرض من وزير الشؤون الاجتماعية ويصدر بالتنظيم الداخلي للصندوق قرار من وزير الشؤون الاجتماعية.

مادة (٩)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ولغى كل حكم يخالف أحكامه وعلى الجهات المعنية تنفيذه وينشر في الجريدة الرسمية.

مجلس الوزراء
صدر في: ٢٦ ربيع الآخر ١٤٣٣هـ
الموافق: ١٩/٣/٢٠١٢م

ب- اقتراح مشروع الميزانية والحساب الخاتمي للصندوق .
ج- العمل على تنفيذ السياسة العامة للصندوق .

د- اقتراح النظم واللوائح الإدارية والمالية المنظمة لعمل الصندوق وذلك في حدود أحكام التشريعات النافذة.

هـ - مباشرة الاختصاصات الأخرى التي تقضى التشريعات النافذة باختصاصها بها وبما لا يتعارض وأحكام هذا القرار.
ولا تعد قرارات مجلس الإدارة فيما يتعلق بالبنود (أ، ب) نافذة إلا بعد

اعتمادها من وزير الشؤون الاجتماعية ولا تكون نافذة في البند (د) إلا بعد

اعتمادها من مجلس الوزراء .

مادة (٦)

تكون مواد الصندوق من :

ـ ما يخصص له هي الميزانية العامة .
ـ الهبات والتبرعات غير المشروطة .

ـ عوائد نشاط استثمار أمواله طبقاً للتشريعات النافذة .

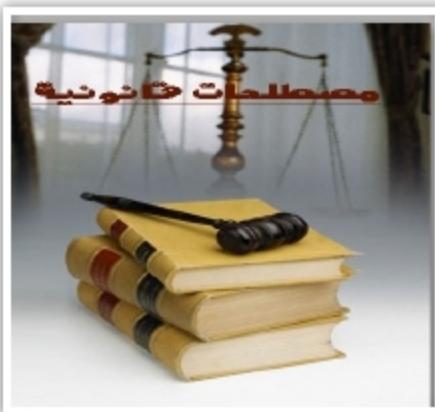
ـ آية إيرادات أخرى تقرر لدعم الصندوق .

مصطلحات قانونية

العقود الإدارية : ينظمها ويعكمها القانون المدني ومن حيث الاختصاص إذا ثار نزاع العقود الإدارية خضع للقضاء الإداري، والعقود المدنية لدوائر القضاء المدني.
والعقد الإداري هو ذلك العقد الذي يبرمه شخص معنوي عام بقصد تسيير مرفق عام أو تنظيمه، وتنظر فيه نيابة الإدارية في الأخذ بأحكام القانون العام أي أن يتضمن العقد شروطاً استثنائية وغير مألوفة في القانون الخاص أو أن يخول المتعاقد مع الإدارية للاشتراك مباشرة في تسيير المرفق العام.

فسخ العقد في القانون المدني

الفسخ هو زوال العقد بجميع أثاره في الماضي والمستقبل، وهو ما يغير عنه بالآخر الرجعي للفسخ مع التفويض إن كان له متضمن، والفسخ هو الجزاء المترتب عن قيام أحد المتعاقدين بتفيد الالتزام المنوط إليه في العقد ولكن يتم الفسخ يجب أن يكون العقد من العقود الملزمة للجانبين وعدم قيام المدين بتنفيذ التزامه مع ضرورة طالب الفسخ بتنفيذ التزامه.



حكمة العد

ـ باستطاعة الرجال كافة تحمل المخنة، لكن إذا أردت أن تخبر شخصية الرجل فأعطيه السلطة.

ابراهيم لنكولن

هل قطم؟



ـ ان التقصير العمد في وضع الوسائل أو العلامات التحذيرية لکوارث أو اصابات العمل، أو كل من ساهم أو أزال تلك الوسائل أو الأجهزة أو العلامات أو أتلفها .. يعاقب في القانون بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر، وإذا ما نجم عن ذلك الفعل حدوث كارثة أو إصابة كانت العقوبة هي القانون السجن لمدة لا تتجاوز خمس سنوات، وذلك طبقاً لما نصت عليه المادة (٣٠٣) من قانون العقوبات الليبي.

أغرب القوانين

انتهاك حقوق الحيوان
كانت مصارعة الدببة من الرياضات التي ينظمها ويلعبها سكان ولاية «الإيماس» الأمريكية حيث يتم إحضار عديد الدببة لتنافس وتصارع المتقطعين من الناس إلا أنه في عام 2006 صدر قانون يمنع فيه تماماً باتاً ممارسة هذه الرياضة أو الترويج لها بأي شكل من الأشكال باعتبارها انتهاكاً لحقوق الحيوان .



الغش في الامتحانات
الحكومة في بنغلاديش تتخذ تدابير صارمة لوقف الغش حيث تصل العقوبة ضد التلاميذ الذين يضبطون في حالة غش إلى السجن.
وتقام الحكومة كل عام بحملة إعلانية لهذا الغرض من خلال وسائل الإعلام المقرورة والمتربي والمسموعة لتخدير الطلاب من عواقب هذا الأمر.



خاطرة

خواطر تكاد تكون منسية
هل تعلم أن للجسد شحنات كهربائية..
تضيء ألف ألف كرة أرضية..
وأن للعواطف أهار جارية..
تروي ألف ألف أرض منسية..
وهل تعلم أن طيور الوفاء تستطيع أن تحلق للألف ألف سنة قادمة..
لتتحول إلى الأبدية..
وستلعن كل الشرور وتجعلها مرمية..
هل تعلم أن كلمات الحب صارت تضيء بالمعاني الثورية..
وأنها عندي أصبحت قديمة..
وهشة غير مرضية..
وهل تعلم أنك قلب موازين خواطر الهوى وأصبحت ثوابت رسمية..
خطواتي أصبحت أكثر ثباتاً..
نظراتي صارت أشد لمعاناً..
وكلامي يات أكثر وضوحاً..
واني قد حولت نفسي عن شواطئ التمني والانكسار..
إلى أمواج خير لتفصل ما علق بي من أدران..
وأن كانت الأخيرة من صفات البشرية..
لست أدعى الوصول إلى الكمال..
ولتكن من دون قصد..
نظمت حياتي بفوضى لا رجوع عنها..
وأصبحت أحب (فوضى)
فالخروج أحياناً عن السرب المفرد..
أمور حتمية..
زكية رمضان سعيد

- لا مجال لتقوية الذكاء والعقل إلا عبر تقييدهما بعقول الآخرين وذكائهم
- إنما ولد الناس لكي ينجحوا لا لكي يفشلوا

فاطمة الشارف الهمالي

مختارات عامة

- يقولون حاسب نفسك بتجدد لتجنب محاسبة الآخرين لك بانحياز
- من دون أن يحاسب أحدنا نفسه كيف يستطيع أن يكتشف الخطا والضعف فيما يقوم به..
- ضغوط الحياة تحديات لا اختيار الشيء الأفضل

مختارات ثقافية

- يقولون القلوب شواهد وهذا غير صحيح فأننا أحب المال ولكن المال لا يحبني
- بحث عن السرير لكي أنام وحين وجده (طار
- ليس كل عناق أو لقاء بين رجلة القلم وأنوثة الذي استعرته من السلف قبلي..

همزات الشياطين



وقف الإنسان فوق قمة جبل (ولسن)
بكاليفورنيا أيام أكبر منظار في العالم لميري
عجبات السماء ويسير حركة الشمس والكواكب التي
تملا رحاب الفضاء.
وبعد أن أبصر بما لا عين رأت واستشرف من وراء زجاج
المنظار ملا يخطر بقلبه بشر قال لرفيقه والرهبة
والخوف يملأ روعه.. أعتقد أن من العسير علينا أن نرى
النهاية..
فاجابه

وتعليله يجب أن نملك قبل البدء في العمل معرفة وقيقة لأنفسنا ومعرفة همزات الشياطين التي بداخلنا التي تسيرنا وتعملنا ابطالاً وهميين من بنایع الكذب والنفاق ودون النفس أو على تعجبنا للألم والذنب والعجز حيث تفشنام غواشي الوصوصية تحيط بها مكابد الطامعين والمتربيسين.

في كل ذلك هل عرفوا المفاهيم الصحيحة أن كل تخلف خوف وكذب وكل وسائل وتصديق لهمزات الشياطين التي من حولنا.

هيا.. ضعوا إيمانكم في قلوبكم واعلموا أنكم قادرؤن على تحطم همزات الشياطين وتضمنون في عقل التاريخ وارادته.

سلمي الشاوش

غير كل شيء، أولئك قوم وضعوا بصائرهم على المتناظر ساعة من نهار فوجدوا الحقيقة التي أهلتهم لأن يتحدثوا عن الإنسان بعدها عرفت لماذا تذهب صرخات الداعين إلى الفضيلة في بلادنا شيئاً عن ضراوة الرذيلة؟

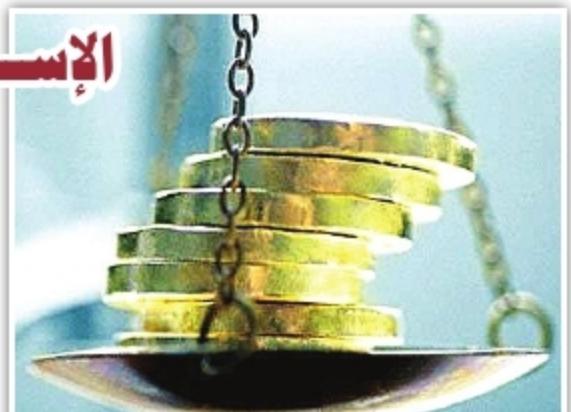
ذلك لأنهم ينادون الناس من مكان بعيد.. ويتراءى لهم أنهم يخاطبون دمى خشبية لا أناس يمرون مروا بالمنعالات وجوههم بالحياة.

هل تعرف عن اللغر الذي تحمله معنا ونسميها نفساً؟ هل تعرف عن همزات الشياطين التي بداخلكن وجعلها الحكم الفاصل مع أنفسنا ومع غيرنا؟ هل يعرف أهل الرذيلة عن الفضيلة؟

إذا ذهبت تقتي الناس قبل أن تعرف ظلمتهم لو كنت

نعم لأنه هناك نهاية..
ولقد رأيتني أقف ونفسى هذا الموقف عندما زاملت النفس البشرية في رحلة سعيدة مع نفسى ونفسك وأنفس الآخرين وانبعث في روئي همممة سؤال متعدد يقول:
اعتقد أنه من العسير علينا أن ن sincer النهاية..
نعم لأنه ليس ثمة نهاية..
إن أنفسنا التي بين جوانينا كون آخر.. يبع بالغواصي والأسرار وقد نسمع أصواتاً مجراماها الهادرة وتلمع بريق غوارتها المتوجهة بينما ذلك لا يعني أننا عرفنا الكون العجيب وكشفناه فلا يزال جهد العقل تجاهه انه وافق على أبوابه بقرعها..
حكمة قالها حكيم صيني قديم (من عرف كل شيء

الإسلام والمحافظة على المال



أن يحافظ على ماله وعلى مال غيره فصيانته المال طريق إلى الخير والرشاد وسيبل من سبل الهدى وأن تتحقق الغاية المرجوة منه بما يفيدنا ويفيد أمتنا وأمتنا.

بل لزاماً علينا جميعاً كمجتمع ومؤسسات ومسؤولي المحافظة على أموالنا وأموال أولادنا في الحاضر لضمان المستقبل لأن بالمال تزدهر الحياة باستثمار هذا المال في بناء دولتنا وبذلك يكون تقديمها الذي فيه قوتنا وله تقدم جميع مجالات الحياة إذا ما استخدم الاستخدام الأمثل بما يفيد الجميع.

فالمال مسؤوليتنا وأمانة لدينا يجب المحافظة عليها وصرقه بما يخدمنا ويعده مستقبلاً...
فاطمة الشارف الهمالي

تهنئة

بمناسبة صدور العدد ١٠٠ من صحيفة العدالة أهنئ كل الزملاء الصحفيين والصحفيات والإعلاميين والآباء العاملين بهذه الصحفية وقدر عاليًا عملهم المميز بالصحافة هذه المهنة الصعبة والمتعبة والتي من خلالها نطلع على عديد التوازنات المتوقعة عبر هذه الصحفية المؤقرة، هنئية إجلال وإكبار لكل العاملين بهذه الصحفية والقائمين عليها وعلى كل جهودهم المميزة.. مزيداً من التألق والإبداع
فاطمة الشارف الهمالي

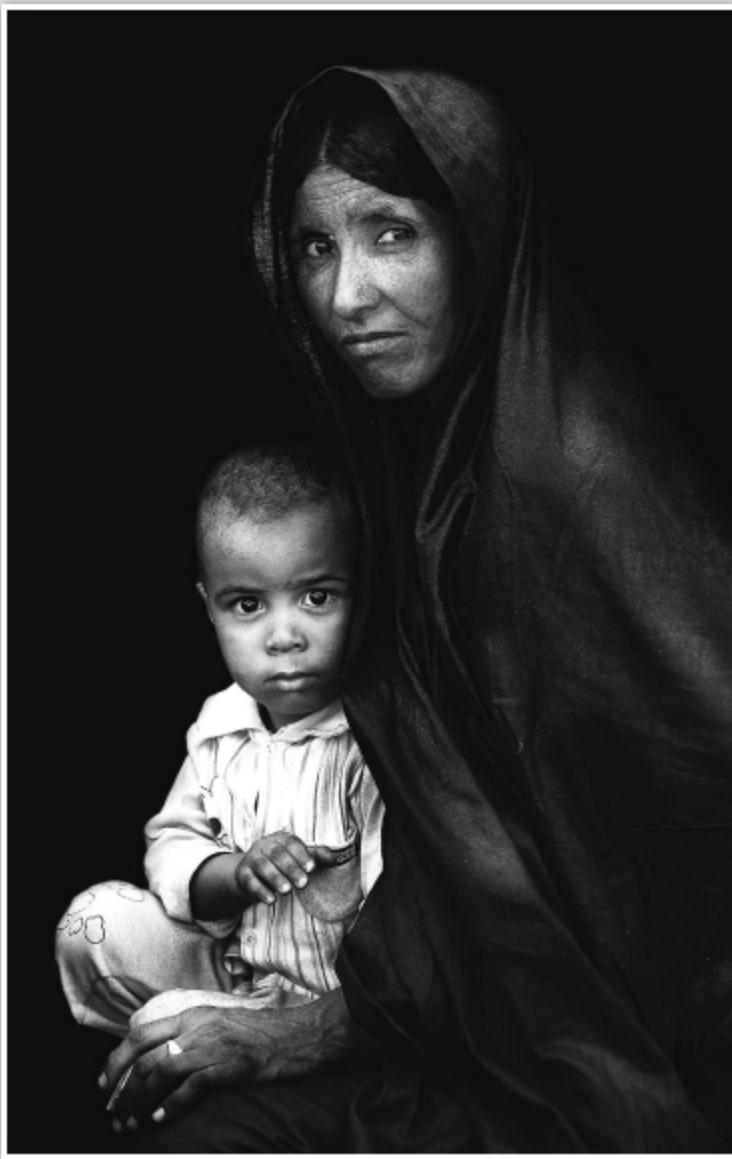
وفي الدنيا عقاب أهل مدین

هؤلاء جماعة كانوا بشمال الججاز وجنوب الشام تسميم التوراة (دميان) وكانوا أصحاب تجارة ومال وحياة رخيصة ولكنهم كانوا يعبدون غير الله تعالى ويقترون الأثام ويطفرون الكيل والميزان ويبخسون الباعة سلعم هارسل الله إليهم شعيباً عليه السلام ليحضهم على التوحيد وعبادة الله الواحد الأحد ونهاهم عن الأثام وخوفهم من عذاب الله تعالى هكذبوا وقعدوا على منافذ الطرق يصدون الناس عن الوصول إليه ويهيدون بالعقاب من يؤمدون به ثم هددوا بطرده هو واتباعه فأهلكهم الله تعالى بزلزال شديد أباهم جميعاً..
فاطمة الشارف الهمالي

أعلام إسلامية في الفقه

الفقيه والقاضي أبو يوسف

هو أحد أصحاب الإمام أبي حنيفة وكان أقرب تلاميذه إليه تولى القضاة لثلاثة من الخلفاء العباسيين المهدى ثم الهادى ثم هارون الرشيد.
وهو أول من ثقق بقضائي القضاة في عهد الخليفة الرشيد.
وكان يطوف بنفسه على القضاة ويفقد أحوالهم وسيرهم وقد أشتهر الفقيه والمفاضي أبو يوسف بسعة علمه وعدله.
فاطمة الشارف الهمالي



الصورة الفائزة (الأم والطفل)

عن الصور الملقطة من قبل مصوريين آخرين فما السر وراء ذلك..؟
بصراحة لكل صور نظرته وطريقته الخاصة فيأخذ الصورة، وأنا كما ذكرت سابقاً جريث عديد المحاور في مسألة التصوير الفوتوغرافي ولقد وجدت نفسي في تصوير «البورتريهات» كما ذكرت سالفاً، وما جعلني أصل إلى ما أنا عليه الآن من تميز والحمد لله هي الممارسة الدائمة لمعرفة الخطأ والصواب والتراكير على الصواب وتطوير النفس بالإطلاع الدائم على ما يستجد في عالم التصوير من تطورات وتقنيات يشهدها العالم كل يوم.

فالصورة في البدء فكرة ثم تقنية ثم يأتي التكوين وأجمل الصور الملقطة هي تلك الفنية التي جاءت وليدة اللحظة.

وبالنسبة لأفضل الصور هي الصورة الصحفية فهي تعبر عن الواقع، أما الصورة الفنية فإن عناصر عديدة قد تداخلت فيها من ناحية التقني في استخدام التقنيات إلى جانب معالجتها فنياً.

♦ ذكرت في بداية حديثك أن دراستك كانت الرسم الزيتي بكلية الفنون.. فلما سألي الآن من الرسم الزيتي ..؟

الحقيقة عديد الأصدقاء والفنانين التشكيليين حاولوا اقتاعي بالرجوع لممارسة الرسم الزيتي الذي يحتاج لوقت فراغ وسعة بال فقد يصل أحياناً الوقت المستغرق لرسم لوحة من شهر إلى ثلاثة أشهر حسب الفكرة وطريقة تجسيدها، أما التصوير الفوتوغرافي فيمكن الانتهاء من عمل اللقطات في اليوم نفسه، وقد تقاد تكون المواضيع جاهزة أمامك فيما عليك إلا اختيار الموضوع، واختيار اللحظة المناسبة وبضغطة زر ينتهي الموضوع بعد ذلك تأتي الأمور الفنية من تحمس.. والخ.

كانت هذه مصادفة وتحية متواضعة في احتفالية العدد 100 لمبدع استطاع أن يكون أحد أفضل 100 مصور على مستوى العالم.

لا تملك (أحياناً) عندما تخونك الكلمات، وتعجز أبسط الجمل عن وصف ما تراه أمامك من إبداع إلا أن تقف متأملًا، (وان أعدت الركض وعدم الوقوف والتأمل) وتبدا لا شعورياً سيل من الحوارات والدردشات تناسب عبر الآثير، وإن لم تأخذ شكل أحرف متهجّة أو جمل ذات توكيّنات نحوية.

إنه عالم يأخذنا عبر نافذة سحرية تدعى الصورة الفوتوغرافية، فعالم التكنولوجيا وما توصل إليه خلال هذه السنوات والتطورات في مجال التصوير والقدرة على اختزال اللحظات وسجّنها بطريقة أو بأخرى على قطع ورقية (حضرت بشكل خاص) واسترجعها متى شئنا واكتشاف ما تحمله من معانٍ في كل مرة تطلع علينا من خلالها يجعلنا نردد قول الآية الكريمة: (علم الإنسان ما لم يعلم) ..

الأمومة.. لحرب تجد مكانها بين المائة

.. الخ.. ولقد وجدت نفسي في تصوير «البورتريهات» التي ترکز كثيراً على ملامح الوجه، فلقد وجدت فيها كلاماً من دون كلمات، فالوجه قادر تعبيراً أحياناً كثيرة عما يختلج النفس من فرح أو بُؤس أو براءة.. الخ و«البورتريهات» أيضاً لها محاور عديدة فهناك ما يتعلق بالحياة اليومية مثل حياة الشوارع، حرارة الناس وأعمالهم.. الخ .. «البورتريهات» الشخصية.. الخ.

♦ ما شعورك بعد أن تم تكريمه من قبل بعض الدول العربية وفي بلدك ليبيا لم تلق أي اهتمام ولو بتكريم بسيط..؟

في الحقيقة قدمت أكثر من طلب لوزارة الثقافة للاهتمام بمثل هذه الأمورخصوصاً بعد أن جاءت دعوة للمشاركة في مسابقة الإمارات للتصوير الضوئي بداية 2013، جائزة (حمدان بن راشد آل مكتوم) بدبي ولكن لا حياة لمن تنادي، ومن خالكم أشكر السيد صلاح المرغفي (وزير العدل) الذي ما أن قدمت له ملفي كاملاً بالإضافة إلى دعوة دولة الإمارات للمشاركة بالعرض فيما كان منه إلا أن قدم لي يد العون مشكراً خصوصاً وأنني أحد موظفي هذه الوزارة وأحد العاملين بالطبع.

♦ من خلال سيرتك الذاتيةلاحظت أن دعوات المشاركة خارج ليبيا بدأت تنهال عليك بداية من 2010 بأبوظبي ثم توالت الدعوات، وكصاحب خبرة تقارب العشر سنوات ماذًا تستطيع أن تقول عن عالم التصوير في العالم العربي ..؟

وهل تستطيع أن تقارنها بالتصوير داخل ليبيا..؟

عالم آخر الإضافة الموسيقى ببساطة (ما تفهم شيء).. اختلطت مشاعر الفرح والانبهار بالمهرجان لدى خصوصاً واني استطعت أن أتمثل في ليبيا في هذا الجانب وأن أسجل أسمي ك(ليبي) من بين أفضل 100 مصور على مستوى العالم ..

ومازلت أكرر وأقول أتمنى أن تهتم دولتنا بدعم هذه المواهب والمشاركين التي تعطي انطباعاً وصورة مغايرة لما كان يرآنا به العالم سابقًا.

♦المعروف عن ساسي أنه متواصل مع دار الفنون، وأن هناك دورات وورشات عمل تقدم للراغبين والمهتمين بمثل هذه الفنون..؟

أجل فدار الفنون بالسبة لنا هي ملتقى المواهب والفنانين التشكيليين والتصوير الفوتوغرافي.. الخ.. ومن خلال المجهودات البسيطة، والمتواضعة نقيم من حين لآخر المعارض الفنية على مختلف أنواعها للتعریف بالفن والفنانين الليبيين والمواهب الليبية، وغالبية الزوار هم من سفراء الدول، والشركات داخل البلاد، وعلى سبيل المثال لا الحصر أقمنا خلال الفترة الماضية ورشة عمل بمدينة لبدة لمدة يومين، وورشة أخرى كانت بالمدينة القديمة، وما زلنا متواصلين لإقامة دورات في التصوير الفوتوغرافي.

♦ يجمع كل من عرف ساسي ورأي صوره التي التقطها بأنها تختلف كلها

خصوصاً فيما يتعلق بشراء الكاميرات الجيدة والمعنوية إلا أن الرسم الزيتي يأخذ أحياناً وقتاً طويلاً يصل إلى شهور حتى تستطيع إكمال اللوحة، أما التصوير الفوتوغرافي فكل ما يتطلبه الأمر ضغطة زر تستطيع من خلالها اختزال الفكرة واللحظة التي أنت بحاجة إليها، وهكذا بدأ المشوار، فكان أول معرض لي في عام 2005 تمكن من خلاله أن أفوز بالترتيب الأول كأفضل صورة في ذلك المعرض ومنها انطلقت وعرف ساسي حرب واستطعت أن أتعرف على عديد الفنانين الرسامين المعروفين والعمل والتعاون مع عديد الشركات فأصبح هذا عملي وأصبحت الكاميرات رفيقي التي لا غنى لي عنها.

لقد اعتمدت على مجهوداتي الذاتية، فلم يكن هناك أية جهة تهتم بمثل هذه الأمور لأن أيام النظام السابق كانت مسألة التصوير متنوعة تصل إلى حد مصادرة آلة التصوير إن تمت مشاهدتك على الترتيب الأول كأفضل صورة فنية، ومعرض (الضوء النikel) كأفضل صورة محور الأبيض والأسود، ومعرض (شروس العاصمة المجوهرة) كأفضل عمل بمدينة الحرابة بالجبيل الغربي.. له مشاركات دولية بمهرجان (مكتناس الدولي) بالغرب عام 2010 والترشح لمعرض فلسطين الراهن فرض نفسه بانتشار الصور على موقع «الفيسبوك»، مما جعل عديد الشباب يتوجهون للتصوير بمختلف أنواعه.

الصورة الفوتوغرافية لها مجال واسع من ناحية الموضوعات التي قد تتناولها وهناك الصورة الصحفية، وهناك الصورة مشكلة التصوير في ليبيا الأولى هي عدم وجود دعم أو تشجيع لها، ولقد حاولت أكثر من مرة أن أقيم مع بعض المهتمين جمعيات أو منظمات من أجل الحصول على دعم لمزيد الشباب والمواهب، فليبيا غنية بمثل هذه المواهب ولكنها تحتاج للعناية والتشجيع والنهوض بها.

أما في دول الخليج الإمارات مثلاً (فالأمر لا يقارن) توجد هناك جامعات خاصة تهتم بالتصوير سواء أكانوا شباباً أم بناة تستمرة الدراسة بها بين ثلاث إلى أربع سنوات وشهادتها معتمدة يتبعها ورشات عمل للذهاب للخارج من أجل زيادة الخبرة والتطوير إلى جانب الاستفادة بالخبرات الأجنبية ذات الريادة في مثل هذا المجال لمواكبة آخر التطورات في هذا المجال .. أما في ليبيا فالامر ليست على ما يرام بالسبة لهذا المجال وغيره، ولكننا بعد ثورة 17 فبراير لنا أمل كبير أن تهضم ليبيا بهذا المجال وغيره ولا أخفيكم أننا في طرقنا لتأسيس «المنظمة الليبية للتصوير» كبداية وأول عمل نسعى لتقديمه من خلال هذه المنظمة «البوم مصور» عن ليبيا من خلال صور للمناطق السياحية والطبيعة والأماكن المعروفة في ليبيا وكل أملنا أن تدعم هذه المجهودات وزارة الثقافة بنفسها.

♦ لنرجع لأخر المشاركات العربية



معرض دولي بالمركز العالمي بدبي



البعيد عن العين بعيد عن عقل الحكومة

بمغابطة السيد وكيل وزارة العدل بإحالة ثلاثة عروض لمشاريع لغرض إنشاء عدد (٢) هنافر الأول لاستغلاله لمطبعة العدل نظراً لوجودها في مكان غير صحي، والثاني يستغل كمستودع لسيارات الهيئة القضائية الخدمية والعروض مقدمة من :

- ❖ تشاركية الشرق الأوسط للمقطورات السكتية الثانية والمنقولة والمجرورة حيث تضمن عرض التنفيذ

بكل مواصفات وبدمة لا تتجاوز ثلاثة أشهر .

- ❖ تشاركية متادة المتوسطة بتنفيذ العمل بمدة لا تتجاوز ستة أشهر

- ❖ تشاركية الجدار للبناء وتركيب الهياكل المعدنية بمدة تنفيذ لا تتجاوز أربعة أشهر.

للأسف إلى هذه اللحظة لم يتم انجاز أي من هذه الأعمال المذكورة.

في الختام لا يسعنا من خلال هذا المنبر الإعلامي إلا أن نخاطب السيد وزير العدل بهذا شأن تفعيل المطابع في أسرع وقت ممكن لتوفير

- احتياجات المحاكم والنيابات بالمنطقة الشرقية .

تحقيق.. منبيه صالح أشحيمه

محكمة شمال بنغازي الابتدائية فرحت على المشيحي رسالة للسيد مدير مكتب خدمات الهيئات القضائية بنغازي بتاريخ 17/1/2013 بأن أقسام المحكمة يواجهون مشاكل نفس المطبوعات القضائية التي يتعدّر القيام بالعمل بالشكل الصحيح بدونها.

وقدماً بإنجازه هذا الحوار مع السيد محمد علي الفرجاني مشرف صالة الطباعة في المطبعة الذي جاء على النحو التالي :

السيد محمد من متى وأنت تعانون من تعطل الآلات

وحاجتها للصيانة ؟

«المطبعة بها ثلاثة آلات للطبع فقط، وقد تعطلت في منتصف شهر فبراير 2012 وأن المطبعة تعمل بالطريق واحدة تتطلب كل ثلاثة أيام مرة تقويرياً .

هل قمت بتقديم أي طلبات للجهات المسؤولة ؟

«نعم قدم السيد مدير المطبعة (جمال دومة) عدداً من الطلبات والمراسلات لغرض تصليح المطبعة من آلات

كم يبلغ عدد العاملين في المطبعة ؟

«العاملون في المطبعة (١٢) موظفاً فقط .

هل قمت بأي اعتصامات أو وقفات احتجاجية عن وضع

المطبعة ؟

«نعم قمنا بالاعتصام (٣) مرات وقام بزيارة المطبعة السيد وزير العدل (صلاح المرغنى) (وقدم السيد

الوافي) عدة وعود بتوفير ميزانية خاصة لإقامة مقر

جديد للمطبعة .

بماذا تطالبون الجهات المسؤولة اليوم ؟

«نطالب بمقر صحي للمطبعة، وتأمين صحي وعلاوة خطر (حلب) حيث يعد تناول الحليب مهم جداً لحماية العاملين في المطبعة لأن كل المواد بها مواد مسرطنة

وضارة بالصحة عليه يجب تناول من ثلاثة إلى أربعة

أكواب من حليب خلال ساعات العمل .

ذلك قام السيد رئيس فرع وزارة العدل بنغازي

في زيارة للمكتب الإعلامي بوزارة العدل فرع بنغازي إلى مطبعة وزارة العدل بنغازي حيث فوجئنا بأن المقر الموجود به المطبعة غير لائق صحياً وهو عبارة عن بدرورم يقع داخل مجمع محكمة ونيابة جنوب بنغازي.

وقد أخبرنا أحد موظفي المطبعة بأن السيد جمال دومة مدير المطبعة قد قام بارسال عدد كبير من الطلبات التي تناشد الجهات المسؤولة بشأن صيانة الآلات المطبوعات من المفروض أن خدماتها تقطع المنطقة الشرقية من البرقة إلى طبرق وللاسف لم يتم الاستجابة لكل تلك المراسلات.

وكذلك ما قام به السيد رئيس فرع وزارة العدل بنغازي أحمد عثمان الصقروري من مناشدات بشأن تكليف تشاركيات متخصصة في مجال الصيانة آلات المطباع وبالفعل جاء أمر تكليف بتاريخ 15/1/2013 الصادر عن إدارة الشؤون الإدارية والمالية بوزارة العدل إلى تشاركية «الدولي» لصيانة آلات المطباع إلا أن التشاركية المذكورة لم تقم بإنجاز العمل المطلوب وبذلك تم الغاء التكليف وأن يتم التنسيق مع أحدى التشاركيات والمطابع الخاصة لإنجاز أعمال المطبوعات المتعلقة بأعمال المحاكم والنيابات والإدارات مع ملاحظة أن اختصاص بنغازي توفر المطبوعات حتى في دائرة اختصاص

محكمة استثناف الجبل الأخضر من جهةه قام السيد رئيس فرع إدارة الشؤون الإدارية والمالية المكلف على حسن بواري بارسال عدة مراسلات

ابتداءً من شهر 11/2012 إلى السيد وكيل وزارة العدل مشيراً فيها إلى أن مطبعة العدل بنغازي تحتاج إلى تغيير بعض الآلات الطباعة نظراً لاستهلاكها واقتراض انتهاء عمرها الافتراضي وكذلك صيانة بعضها الآخر .

وتكليف أحدى الشركات المتخصصة في هذا المجال لتنفيذ المطلوب لأهمية عمل المطبعة في المنطقة الشرقية (خدمة للصالح العام) كما أرسل كبير كتاب

تعليق العمل بجميع محاكم بنغازي

والخمس على آلية تطبيق قانون «العزل السياسي» على أعضاء الهيئات القضائية والذي يتعارض مع استقلالية القضاء والفصل بين السلطات وخلافاً لما ينص عليه قانون نظام القضاء وذلك بتعليق العمل في محكمة استثناف بنغازي والمحاكم التابعة لها من اليوم الأحد الموافق 9/6/2013 ولحين إشعار آخر.

وادعى ليبيا حرة

أعضاء الهيئات القضائية محكمة استثناف بنغازي

المسيطي

(ترحوم على أرواح الشهداء الذين سقطوا اليوم 8/6/2013 بم منطقة الكوفية سائلين الله عز وجل

أن يتغمدهم بواسع رحمته

بناءً .. على اجتماع الجمعية العمومية لمحكمة استثناف بنغازي بتاريخ 5/6/2013 والذي تقرر فيه

تعليق العمل بالمحكمة والمحاكم التابعة لها تضامناً مع أعضاء الهيئات القضائية بمحاكم

الاستثناف في طرابلس والجبل الأخضر وبسبها

في وقفة احتجاجية لأعضاء الهيئات القضائية تضامناً مع أخوانهم الذين علّموا العمل بمحاكم

(طرابلس والجبل الأخضر وبسبها)، فقد تجمّع عدد

كبير من أعضاء الهيئات القضائية بناءً على اجتماع

الجمعية العمومية لمحكمة استثناف بنغازي بتاريخ 5/6/2013 تم تعليق العمل بمحكمة استثناف

بنغازي اعتراضًا على آلية تطبيق قانون «العزل السياسي» حيث تم تعليق العمل إلى حين إشعار آخر وذلك اعتباراً من تاريخ الأحد الموافق 9/6/2013

سنة أولى حرية

قراءة مقالة للسياسي الليبي «سيد صابر» بصحيفة «الوطن» بعنوان (ليبيا لم تعد دولة) الذين لا يعرفون معنى الحرية لا يستحقونها؟ يقال بأن هناك خطأ رفيعاً جداً بين ما تعنيه كلمة «الحرية» وما تعنيه كلمة «الفوضى». فبالرغم من كل ما نراه اليوم من انتهاكات سياسية واقتصادية وأجتماعية هي مجتمعنا الليبي ولكن تظل تلك الشعلة من الأمل بأن الفد سيكون الأفضل هو الباقي في وجданنا. والسؤال.. الذي يفرض نفسه الآن في هذه المرحلة التي لا تزال مرحلة انتقالية هو إلى متى سيظل كل منا متشبثاً بسلاحه؟

لا ننكر بأن السبب الرئيس لهذا التشتبث هو عدم الإحساس بالأمان، نحن لسنا في غابة، نحن اليوم في دولة من المفترض أن تبنيها بانفسنا ومشوار الآلاف ميل يبدأ بخطوة هذا التخطيط السياسي الذي نراه اليوم هو الذي يمنع ترسیخ الثقة لدى المواطن ويزع الخوف في نفسه فلا يجد أمامه من حل آخر إلا «امتلاك السلاح». اليوم أصبح شوارع بنغازي وأرى كل تلك المظاهر الإيجابية مما يقوم به رجال الأمن من مجهودات لضبط الأمن الشاشر كل الشكر لكل ساهر على حماية وطننا

نكتب بالدموع وبالدماء

في هذه الأوقات العصيبة التي تمر بها بلادنا اليوم هي أوقات نرى فيها كل هذا الدم فإنه من المؤسف والمخزي أن نقف مكتوفي الأيدي فإن الأحوال ليست على ما يرام فالانقسام السياسي مستمر والصراعات لا تنتهي والأمور لم تحسن على صعيدي الأمان والاقتصاد إلى هذه اللحظة، لا يوجد أي سبب أو مبرر لحمل السلاح واستخدامه وخصوص الجنود فإن أسوأ تجربة يمكن أن تمر بها أية دولة وشعبها هي «الحرب» باستثناء الحاجة إلى الدفاع عن الوطن ومواجهة أي احتلال أجنبي، غير ذلك لا بد لنا اليوم أن نقوم بتفعيل الأمن فإذا ضاع الأمان فلا أمان وإذا ضاع الأمان فلا استقرار لا يسعني اليوم إلا القراءة سورة الفاتحة على رحيل أحاسينا الوطنية الصادقة.

بقلم : منبيه صالح إشحيمه

مبدأ الفصل بين السلطات

سلطة إيقاع الجزاء والعقاب والفصل في المنازعات وفق القانون وهي السلطة القضائية.

في الواقع اليوم لا يوجد نظام سياسي احترم بالكامل مبدأ الفصل بين السلطات في كل مكان قامت الحكومة باتخاذ قرارات خاصة بها أحياناً السلطة التشريعية وهي ما يعرف اليوم بالسلطة اللائحتية، وأصبحت السلطة التنفيذية لا تتفق القانون فقط ولكن تشارك في صياغته وتفسيره بل أصبحت الواقع مستقلة حتى عن القانون، وأصبح البرلمان يفوض السلطة التنفيذية بعض اختصاصاته التشريعية بشرط منها إصدار القوانين وبالتالي جزء من السلطة التشريعية سمّلت للسلطة التنفيذية.

بالرجوع إلى كتاب «القانون الدستوري» للأستاذ الدكتور عبدالقادر إقدورة أستاذ القانون بجامعة بنغازي أردت أن القى نظرة خاطفة عن مصطلح أصبح شائعاً في جميع وسائل الإعلام وهو (الفصل بين السلطات) إن أول من تحدث في موضوع الفصل بين السلطات هو «جان لوك»باحث قانون إنجلزي، ولكن الباحث الذي أعطى هذا الموضوع كامل بعده النظري هو الفرنسي «مونتسكيو» وهو من رواد العلوم السياسية وكتابه بعنوان «روح القوانين» الذي ظهر في سنة 1748، و «مونتسكيو» بيوره يميز بين ثلاثة أنواع من السلطات «سلطة صنع القوانين وهي السلطة التشريعية، وسلطة تنفيذ القوانين، وهي السلطة التنفيذية».

الاهتمام بالناشئين في كل الألعاب .. فن وذوق



المتقدمه التي تولي اهتماماً خاصاً بهذه الفئة، ولأن الاهتمام بالقاعدة في المراحل السنية المختلفة تكون داعماً مستمراً وأساساً لفرق الكبار هي رياضة هو فن وذوق، والاهتمام بالناشئين هي آية دولية يعني وضع الرؤية لدى المسؤولين والمسيرين في قطاع الرياضة، والسير بها في الاتجاه السليم.

وقد تختلف صورة هذا الاهتمام من بلد آخر بسبب الإمكانيات المادية أو البشرية، واحتياج السن المناسب الذي يبدأ فيه ترغيب وتحبيب الطفل في ممارسة الرياضة وصقل قدرات الناشئين الموهبين.

يقول المثل الشائع (إن العلم في الصغر كالنقش على الحجر) أي أن ما يتعلم الإنسان أثناء فترة الطفولة التي تمتد لسنوات لا يزول ولا يتلاشى مع مرور الزمن وتقدمه في العمر، ولذلك نجد أن المربيين والمعلمين يقولون إن على الطفل أن يتعلم كل ما يستطيع تعلمه من المواد العلمية لأنها تظل راسخة في ذهنه مدى الحياة .. وفي هذا الإطار يقول علماء التربية إن الطفل بعد سن الخامسة يمكنه تعلم واتقان أكثر من لغة أجنبية وأكثر من مهارة وبذلك يختصر الزمن ويحصل على معارف متعددة قد لا يكون في إمكانه تعلمها عندما يكبر .. وهذا مؤشر على أن ذاكرة الإنسان في مرحلة الطفولة تكون نشطة ومتكاملة الحيوية على الدوام، وقدرة على تخزين المعلومات دون أن تتعرض للنسف أو الطمس تماماً كالنقش على الحجر.

هنا لا بد أن توقف عند هذا التشبيه لأن النقش على الحجر كما هو معروف لا يمحى ولا يندثر وقد يبقى إلى أبد الأبدية والدليل على ذلك أن الإنسان القديم كان يدون علومه ومعلوماته وحروبه بتنشها على الحجر في شكل رسومات.

إذا هذه المرحلة من عمر يجب أن نعرض على استقلالها أحسن استغلال وبذلك تتغلب على كثير من السلبيات أهمها وقت الفراغ لأننا نحن شعب غني بأطفالنا ولا نحتاج إلا لشوية نظام وبرمجة ثابتة ومنتظمة لا تتغير بأي حال من الأحوال .

وكيل وزارة الشباب والرياضة في ضيوفنا



ضيف هذا العدد رياضي معروف يتمتع بروح رياضية عالية وابتسامة لا تفارق شفتته، خفيف الروح والدم، متواضع له مداعبات تستمتع بكلامه من حيث التسلية والإفادة مسترسل في أحاديثه مختصر في كلامه إنه اللاعب السابق لفريق الاتحاد والمنتخب الوطني لكرة القدم «جامعة الشوشان» وكيل وزارة الشباب والرياضة التقينا به في مكتبه وأجرينا معه الحوار التالي فأجاب :

لنا كلمة



بلادنا محتاجة للتوازن والحوارات

سنو! الاهتمام بالرجل الأول من مبدأ من ليس له ماض ليس له حاضر

«يسisi حياته».

« سنوي اهتماماً خاصاً بالرجل الأول من الأندية والمنتخبات وستكون هناك فيه سياسة لصالح مدربين وحكام وإداريين في مختلف الألعاب وهو واجب وطني لأنه لا يوجد حاضر دون ماض .

« لا أبحث عن المناصب وإن اترشح لأي منصب آخر .

« بدعوة من نادي برشلونة الإسباني لحضور مباراته مع «مانتا» على هامش المباراة قمت بجولة داخل أروقة النادي الكتالوني ودهشت لما رأيت داخل أكاديمية على مساحة كبيرة من الأرض لتعليم المهارات للناشئين في كل الألعاب وكذلك يوجد (21) ملعباً معاشاً حاصباً بالنادي وهذا العدد قد لا يتوفر حتى على مستوى كثير من الدول .

كلمات مختصرة لهؤلاء ..

« المؤتمر الوطني : كان الله هي عونكم تعانوا وأنسوا خلافاتكم من أجل الوطن .

« رئاسة الوزراء: ثمن جهودكم ولكن المواطن يريد التغيير على الأرض .

« وزير الشباب والرياضة : جهد طيب نأمل أن يقابل بالنجاح .

« وزير العدل : العدل والداخلية والدفاع مسؤوليته الاستقرار والطمأنينة والعدل والدفاع عن هذا الوطن أمنة في أعناقكم .

« الاتحادات العامة : عليكم باعداد خطط لتحسين مستوى اللاعبين وتطوير الإطرافات الفنية للعبة التي تشرفون عليها .

« الأندية : عليها الاهتمام بالقاعدة في كل الألعاب واختيار إدارات تشتعل بعقلية الاحتراف .

« الشعب الليبي عامه : تسلاعوا بالصبر لا بالأسلحة لأن الماضي ولن وانتهى دون رجمة .

« الجماهير الرياضية خاصة : أوصلت رسالة للعالم أن ليبيا هي الأم التي تجمعنا وتحتتنا لا جهوية ولا شرقية ولا غربية .. فشكراً على مساندتهم وحضوركم .

« صحيفة (العدلة) : شرفتي بموضعها الهادفة وإخراجها الأنثيق ونوعية ورقها الناعم وحكي هذا مبني على أنني عندي حس وصاحب مهنة في هذا الشأن فشكراً لأسرة صحيفة (العدلة) .

للاهتمام بالرياضة المدرسية لأنها هي التي تغذي الآباء اشتهر بنعمات العربية تدرج مشاعري كلها وانتهائى للوطن بدأ يكبر في داخلي .

« التخطيط لأي عمل وفي أي مجال يضمن دائماً النجاح، والحصول على أعلى النتائج هذه هي المنهجية التي اعتمتها الوزارة للنهوض بقطاع الشباب والرياضة .

« العودة من جديد إلى عطر الماضي وثقافة وسلوك ذلك الماضي الجميل الذي كان فيه المواطن الليبي يحمل شعار (الحب، الصدق، الأمانة، الوفاء، الأخلاق) وعدم الخيانة وكما يقولون من زاد عليك في الإيمان زاد عليك في الإخلاص .

« قد يقول قائل صحفة رياضية تعنى بشؤون المواضيع والأخبار الرياضية ما علاقتها بهذه المقدمة .

نقول إن الرياضة تجمع كل هذه الصفات الحميدة والخلص والمبادئ الحسنة مثل التقاء والصفاء والتعاون والتضحية والتسامح والصبر وحب الوطن وهو من الإيمان هذه المقدمة أردت أن تكون مدخلاً وتمهيداً حول المشاعر الوطنية التي لمسناها وعشناها وشاهدناها على وجه كل ليبي، ولبيبة» في الشارع في البيت وفي كل مدينة وقرية ابتهاجاً بفوز منتخبنا الوطني لكرة القدم على منتخب التوغو على ملعب طرابلس الدولي ضمن تصفيات كأس العالم ٢٠١٤، بالبرازيل .

هذا التلاحم وهذا التشجيع والحضور المكثف لجماهير الملعب يدل دلالة واضحة على أن ما تفرقه السياسة تجمعه الرياضة جميع أطياف الشعب الليبي تهتف بعنجرة واحدة لليبيا ليست لزعيم ولا لعزب ولا لحكومة .

هذا يؤكد للعالم أن ليبيا ليست كسابق عهدها تدين بالولاية لشخص واحد وأن الشعار الذي يحمله كل الليبيين والليبيات الولاية أولاً ثم للوطن ثانياً، ويعتبر برسائل للداخل والخارج أن ليبيا تجمعنا ولا تفرقنا وهي الأم الحاضنة والساهرة على أبنائها لا تقصى أحداً الكل يعيش تحت مظلةها وينهل من خيراتها ويشرب من مائها ويتبارك بتراوهاها .

علينا أن نأخذ الدرس ونتعلم من الخبرة، مساهمة جميعاً في بناء هذا الوطن الذي عانى الإهمال والتقييد والتهميش .. ولكن الخبرة في سوريا يا أولى الآيات .





المستشار مصطفى محمد عبد الجليل رئيس المجلس الانتقالي بعد ثورة ١٧ فبراير ولد في مدينة البيضاء شرق ليبيا عام ١٩٥٢ ودرس بمدارسها خلال المراحل الابتدائية والاعدادية والثانوية ثم انتقل عام ١٩٩٠ للدراسة في جامعة قاريوнос ببنغازي .

ثم عاد إلى البيضاء بعد انضمام الجامعة الإسلامية إلى الجامعة الليبية، وتخرج في قسم الشريعة والقانون بكلية اللغة العربية والدراسات

الإسلامية بتقدير ممتاز عام ١٩٧٥ .

عين وكيل نيابة في البيضاء، ثم عين قاضياً عام ١٩٧٨، ثم مستشاراً عام ١٩٩٦، وفي عام ٢٠٠٣ تم تعيينه رئيساً لمحكمة الاستئناف ثم

رئيساً لمحكمة البيضاء عام ٢٠٠٦، وفي عام ٢٠٠٧ عين وزيراً للعدل خلال فترة حكم اللانا نظام السباق حتى عام ٢٠١١ وقد عُرف بموافقه

ضد انتهاكات حقوق الإنسان المختلفة في ليبيا ومحاربة الفساد وملاحقة المسؤولين عنها، كما قام بالحكم على الممرضات البلغاريات في

قضية الإيدز ببنغازي بالإعدام قبل تخفيف الحكم إلى المؤبد ومن ثم أطلق سراحهن.

المستشار مصطفى محمد عبد الجليل :

أنصح الليبيين بنهج طريق الاعتدال في الدين

لاقت قبولًا عند الناس ؟
نعم لاقت قبولاً كبيراً ولكن عند الأغلبية الصامتة (سلبية).

ما ريسك في أداء الأحزاب، والقتل السياسي اليوم وهل هي في مستوى طموحات الليبيين ؟

الواقع هو من يقيّم الأداء ولكن دعني أقول أن المجلس الانتقالي قد أخطأ في تقبيه للعمل العربي، قياساً على عقلية الأفراد الموجودين بالمجلس في ذلك الوقت إذ كان يعتقد أن الأحزاب سوف تختلف لبناء ليبيا ولكن ما حدث بقاعة المؤتمرات الكل عمل لحساب حزبه وفضله على الوطن حتى بعض الأعضاء الناجحين المستقلين كانوا غير ذلك وخدعوا الناس وانضموا لأحزابهم التي يتمنون إليها أصلاً ونسأل الله الهدية للجميع لبناء الوطن.

لو مصلحة الليبيين اقتضت رجوعك على رأس الهرم السياسي مَاذا تقول في ذلك ؟
هذا أمر لا رجعة فيه، فحتى تقاعدي من القضاء كان اختيارياً وقبل بلوغ سن التقاعد هذه



لجعلت تصوفاتي أقرب للناس في أحيان كثيرة .

ما زال الشعب الليبي يذكر كلماتك التي قلتها في قاعة الشعب سابقاً في ٢٠١٠/٣/٢ حين خاطب الليبيين مباشرةً بذلك حاولت تحقيق العدل وتطبيق القانون ولم تستطع

فلم تجد أمامك إلا الاستقالة هل تشعر الأن

بذلك راضٍ على ما حققته ثورة ١٧ فبراير في مجال العدالة ؟

لا لست راضياً إذ أن العملية القضائية

تس תלزم الكفاءة والتزاهدة والشجاعة، وهذه

الأخيرة غابت عن كثير من الزملاء أثناء إداء

عملهم بعد الثورة .

عندما غادرت مكتبك في أمانة العدال سابقاً وتوجهت إلى المنطقة الشرقية ماداً

كان يدور في ذهنك ؟

نهاية القذافي، وأينما قد أزفت.

سمعتك في أكثر من مناسبة تتصح

القرب من الناس ؟

نعم إن الرياضة هي التي سيطرت

على شخصيتي سواء من خلال عملي في

الإسلام الوسطي، أو في القضاء أو أمين العدل،

رغم أنه تقلد منصب وزير العدل في ذلك الوقت فقد وجد لنفسه مساحة للتحرك خارج ما يريده النظام، حيث كان قد استقال احتجاجاً على عدم تنفيذ أحكام القضاء واستمرار الأجهزة الأمنية في اعتقال أكثر من ٣٠٠ سجين سياسي يقبعون في المعانقلاط السياسية (بعين زاره، وسجن أبو سليم) رغم أن المحكمة قضت ببراءتهم وانتقد المستشار مصطفى عبد الجليل في ١٦ أكتوبر ٢٠٠٩ تقول جهاز الأمن الداخلي على أحكام القضاة .

وكان أول مسؤول ليبي يستقيل من منصبه يوم ٢١ فبراير ٢٠١١ بسباق القمع الوحشي للمتظاهرين أثناء ثورة ١٧ فبراير .

دخل دائرة الاهتمام الإعلامي بشكل كبير بعد إعلانه في ١٧ فبراير في أحداث ثورة ٢٠١١

فبرأري عن مساع لتشكيل مجلس وطني مؤقت برئاسته تمهدأ لتشكيل حكومة تضم شخصيات مدنية وعسكرية (موثوق بهم) تسير شؤون كل المناطق المحترزة على أن يتوخ ذلك بانتخابات حرة ديمقراطية نزيهة

